E / 1983 / 45

E / ECWA / 171 / Rev. 2

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

تقرير الدورة العاشرة

(٧ - ١١ أيار / مايو ١٩٨٣)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية ، ١٩٨٣

الملحق رقم ١٤

83 - 1445

الأمم المتحدة

نيويورك ١٩٨٣

مـــلاحظـــــة

تتألف رموز وثائق الامم المتحدة من حـــــروف وارقام ويعني ايراد احد هذه الرموز الا حالة الـى وثيقـــــة من وثائق الامم المتحـــدة •

E/1983/45
E/ECWA/171/Rev.2

المحتويـــــات

	الفقـــرة	الصفحـة
مقدمـــــة	١	١
الفصـــل		
الاول ـ القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها	٢	٢
الثاني ـ أعمال اللجنة منذ الدورة التاسعة	٣ - ١٧	٧
ألف ـ نشاطات الهيئة الفرعيـــة	٣ - ٤	٧
باء ـ نشاطات اخـــرى	٥	٧
جيم ـ العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخـــرى	٦ - ١٧	٧
الثالث ـ الدورة العاشرة للجنـــة	١٨ - ٩٩	١٠
ألف ـ الحضور وتنظيم الاعمـــال	١٨ - ٢٥	١٠
باء ـ جدول الاعمـــال	٢٦	١٢
جيم ـ وقائع الجلســـات	٢٧ - ٩٩	١٣
دال ـ برنامج العمل والاولويـات	١٠٠	٣٤
الرابع ـ القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها العاشرة		٣٥

المرفقـــات

المرفق الاول ـ قائمة بالوثائق المقدمة الى اللجنة في دورتها العاشـرة

المرفق الثاني ـ قائمة بالمنشورات والوثائق الاساسية الصادرة عن اللجنة منذ الدورة التاسعة

مقدمـــــــــة

١- يتناول هذا التقرير الفترة المنقضية منذ الدورة التاسعة للجنة، وقد اعتمدته اللجنة في جلستها السابعة المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٨٣ بصيغته التي عدل بها أثناء المناقشـــات.

الفصـــل الاول

القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي للبت فيها

٢- في الجلسة السابعة، المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٨٣، قررت اللجنة ان ترفع الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي القرارات التاليـــة:

١١٥ (د-١٠) برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ (١)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آســيا،

اذ تستذكر قرار الجمعية العامة ٣٧/٢٣٤ الذى اعتمد خطة الامم المتحدة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ بوصفها أداة التوجيه الرئيسية للسياسة العامة للامم المتحـــدة،

واذ تستذكر ايضا قرارها ١١٤ (د-٩) الذى اعتمد الخطة المتوسطة الاجل للجنـــة للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩،

١- تعتمد تقرير اللجنة الدائمة للبرنامج عن برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥، (E/ECWA/167/Add.1/Rev.1) والتوصيات الواردة فيـــه؛

٢- تصادق على برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ على نحو ما وافقـــت عليه اللجنة الدائمة للبرنامـــج؛

٣- تطلب الى الامين التنفيذى ان يقدم تقريرا الى اللجنة في دورتها الحادية عشرة بشأن المقررات التي تتخذها الاجهزة التشريعية للامم المتحدة فيما يتعلق ببرنامج العمـــل والاولويات للجنة للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥؛

٤- تطلب ايضا الى لجنة البرنامج ان تقدم تقريرا الى الدورة الحادية عشرة للجنة عـــن مدى تنفيذ توصياتهـــا.

الجلسة العامة السابعة
١١ أيار/مايـــو ١٩٨٣

---

(١) للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في أعقابه هذا القرار، انظر الفقرتين ٨٢ و ٨٣ فيما يلـــي.

١١٦ (د-١٠) المسائل الوظيفية والادارية (١)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

وقد أخذت في اعتبارها مذكرة الامين التنفيذي بشأن مسيرة اللجنة وتطلعاتها في المستقبل ، الواردة في الوثيقة E/ECWA/161 ،

واذ توافق على ما جاء في هذه المذكرة فيما يتعلق بالقيود الادارية التي تواجهها الامانة التنفيذية في معالجة المسائل التي تحد او تعوق قدرتها على الاضطلاع بمهامها ،

واذ تؤكد من جديد على الحاجة الى تعزيز دور اللجنة بوصفها أداة للتعاون والتكامل الاقليمي بما يتفق وقرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ،

واذ تؤكد على ان قيام الامانة التنفيذية بمهامها في التحضير لاجتماعات اللجنة وأجهزتها الفرعية وخدمتها وفي اجراء بحوث تتعلق بالمشاكل الاقتصادية في منطقة اللجنة ، واعداد الدراسات والتقارير التي تتطلبها اللجنة ، ومواصلة الاتصالات مع حكومات البلدان الاعضاء ، أمر يتطلب هيئة كاملة من الموظفين تلائم احتياجات وظروف المنطقة التي تعمل فيها اللجنة ،

واذ تلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها الامين التنفيذي لضمان تعيين موظفين أكفاء من بين جميع اعضاء اللجنة للعمل في الامانة التنفيذية للجنة ،

١- توصي بشغل الوظائف الشاغرة بموظفين مؤهلين وذوي خبرة وعلى معرفة واسعة بأوضاع وظروف المنطقة التي تعمل فيها اللجنة ؛

٢- توصي كذلك بشغل خمسة وسبعين في المائة من الوظائف الشاغرة على الاقل بمواطني الدول الاعضاء في اللجنة أسوة بما هو معمول به في اللجان الاقتصادية الاقليمية الاخرى ؛

٣- تحث الدول الاعضاء غير الممثلة أو ذات التمثيل الناقص على ان تسعى لانتداب موظفين أكفاء للعمل في الامانة التنفيذية للجنة لفترات محددة الاجل ، وفي حال عدم توفر هؤلاء المرشحين ، ان تنظر في امكانية التنازل مؤقتا عن حصصها لفترة السنوات الاربع القادمة كيما تفيد منها البلدان الاخرى الاعضاء ؛

٤- ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يقترح على الجمعية العامة منح منظمة التحرير الفلسطينية حصة من الوظائف في الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا بوصفها عضوا كامل العضوية في اللجنة .

الجلسة العامة السابعة
١١ أيار/مايو ١٩٨٣

---

(١) اتخذ هذا القرار في أعقاب مناقشة البند ٦ من جدول الاعمال . انظر الفقرتين ٤٢ و ٤٣ من هذا التقرير .

١١٧ (د-١٠) المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالزلازل في الجمهورية العربية اليمنية (١)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تلاحظ بعمق الاسف، جسامة الخسائر في الارواح والممتلكات، والدمار المريع في المساكن والمرافق والهياكل الاساسية والمحاصيل والثروة الحيوانية بسبب كارثة الزلازل التي تعرضت لها محافظة ذمار والمناطق المحيطة بها في الجمهورية العربية اليمنية في كانون الاول/ديسمبر من عام ١٩٨٢ وما بعده ،

واذ تلحظ مع التقدير المساعدات التي قدمتها الدول الاعضاء في اللجنة ، وغيرها من الدول ، وكذلك المعونات التي قدمتها المؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية والقطرية لاغاثة ضحايا الزلازل ،

واذ تلحظ ايضا مع التقدير قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٧/١٦٦ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، الذى يدعو، في جملة امور اخرى ، منظمات الامم المتحدة وبرامجها ومن بينها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، للاستمرار في برامج مساعداتها لليمن وتوسيعها وللتعاون الوثيق مع الامين العام للامم المتحدة لتنظيم برنامج فعّال لليمن للاغاثة والتعمير واعادة الحياة الطبيعية اقتصاديا واجتماعيا في المناطق المتضررة من الزلازل ،

واذ تبدى ارتياحها للجهود التي بذلتها البعثة المشتركة من اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي ، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، في اعداد التقرير الذى تضمن برنامجا اوليا لتعمير المناطق المنكوبة بالزلازل في اليمن ،

واذ احيطت علما بما تقدمت به المنظمات الدولية والاقليمية ولا سيما منظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الاغذية العالمي (الفاو) ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) ، من دراسات متخصصة ،

واذ تبدى ارتياحها ايضا للجهود التي بذلتها حكومة الجمهورية العربية اليمنية في اغاثة المنكوبين ، وفي توفير الاموال من مواردها الذاتية لبرنامج العمل لتعمير المناطق المنكوبة ، ولما اتخذته من خطوات تنفيذية في اعادة التعمير والبدء بوضع حجر الاساس لعدد من القرى الجديدة في المناطق المنكوبة ،

---

(١) للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في أعقابه هذا القرار، انظر الفقرات ٦٨-٧٦.

واذ ترى ايضا ان الكارثة كانت من الضخامة بحيث ان جهود التنمية وتطلعاتها سوف تتأثر سلبيا بنتائجها ،

١- تتوجه بالشكر والتقدير للدول العربية والاسلامية شعوبا وحكومات وهيئات وغيرها من اعضاء المجتمع الدولي وكذلك للمؤسسات والهيئات الدولية والاقليمية التي أسهمت بمعونات ملحوظة في الاغاثة لمنكوبي الزلازل ؛

٢- تناشد الدول الاعضاء في منظومة الامم المتحدة ، وكذلك المنظمات والمؤسسات وصناديق التمويل الدولية والاقليمية والوطنية ، المساهمة بسخاء في توفير الدعم المالي والفني اللازم لتنفيذ برنامج التعمير والاصلاح في المناطق المتضررة بالزلازل في الجمهورية العربية اليمنية ؛

٣- تحث الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا على الاستمرار في المساهمة ، في حدود امكاناتها وموارد ها ، في متابعة تنفيذ برنامج التعمير والاصلاح ؛

٤- ترجو من الامين التنفيذى متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عن ذلك الى الدورة الحادية عشرة للجنة .

الجلسة العامة السابعة
١١ أيار/مايو ١٩٨٣

١١٨ (د-١٠) برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا (١)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها ١٦ (د-٢) بشأن برنامج العمل لصالح اقل البلدان نموفي المنطقة ، الذى حث الامين التنفيذى في الفقرة ٢ منه على مواصلة جهوده من اجل تقديم خدمات اضافية والقيام بنشاطات لتعزيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان ،

واذ تستذكر ايضا قرارها ١٠٠ (د-٨) الذى يطلب الى الامين التنفيذى في الفقرة ٢ منه تكثيف الجهود التي تبذلها اللجنة من اجل تنفيذ برنامج العمل الزاخر الجديد على الصعيد الاقليمي في ضوء نتائج مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، الذى عقد في باريس في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ،

---

(١) للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرتين ٩٧ و ٩٨ .

واذ تستذكر قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٦/١٩٤ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ الذى اعتمد برنامج العمل الزاخر الجديد لصالح أقل البلدان نموا خلال الثمانينات، وهو برنامج العمل الذى أقره مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ،

واذ تأخذ في الاعتبار قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٧/٢٢٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ حول تنفيذ برنامج العمل الزاخر الجديد ، الذى يدعو جميع الدول الاعضاء ، وجميع منظمات وهيئات الامم المتحدة ، لاتخاذ اجراءات وخطوات فورية ومحددة وملائمة ، للاسراع بتنفيذ برنامج العمل الزاخر الجديد لصالح أقل البلدان نموا خلال الثمانينات،

واذ تلاحظ مع عميق الاسف ان صعوبات التنمية في البلدين الاقل نموا في المنطقة قد تفاقمت نتيجة للكوارث الطبيعية التي داهمتها لا سيما عام ١٩٨٢ ، وان حاجتهما الى دعم المجتمع الدولي قد تزايدت اكثر من اى وقت مضى ،

١- توكد على ضرورة قيام الامانة التنفيذية ببذل الجهود ضمن مواردها وامكانياتها لتنفيذ أقصى ما يمكن تنفيذه من برنامج العمل الزاخر الجديد لصالح اقل البلدان نموا في المنطقة ؛

٢- تطلب من الامانة التنفيذية العمل على توجيه اكبر قدر من خدماتها الاستشارية نحو البلدين الاقل نموا بالمنطقة ، واستخدام مواردها في تقوية هياكلهما الاساسية واتاحة المزيد من فرص التدريب لابنائهما وتصميم ومتابعة وتنفيذ مشاريع مشتركة بينهما ؛

٣- ترى ان الامانة التنفيذية يجب ان تحرص، في المحافل واللقاءات الدولية التي تحضرها وفي الدراسات والتقارير التي تعدها او تساعد في اعدادها وتقديمها ، على ابراز احتياجات التنمية في البلدين الاقل نموا في المنطقة . وما يتطلبه تنفيذ الخطط الانمائية فيهما ، وعلى اعطاء الاولوية لهما في المشاريع المشتركة التي تقترحها الامانة التنفيذية او تقوم بتنفيذها ؛

٤- تناشد الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، ولا سيما الدول الاعضاء في اللجنة ، تأييد وتعضيد وتقوية الامانة التنفيذية وامكاناتها في تنفيذ فقرات هذا القرار ؛

٥- ترجو الامين التنفيذى متابعة هذا القرار وتقديم تقرير عن ذلك الى الدورة الحادية عشرة للجنة .

الجلسة العامة السابعة
١١ أيار/مايو ١٩٨٣

الفصل الثانـــــي

أعمال اللجنة منذ الـدورة التاســـــعة

ألف - نشاطات الهيئات الفرعيـــة

٣ - عقدت اللجنة الدائمة للبرنامج ، التي انشئت بموجب قرار الاكوا رقم ١١٤ (د-٩) وصادق على انشائها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٨٢/٦٤ ، أول اجتماع لها في بغداد في الفترة ٧-١٠ ايار/مايو ١٩٨٣ .

٤ - وقد ناقشت اللجنة برنامج عمل وأولويات الاكوا لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ . واعتمدت اربعة قرارات تتعلق ببرنامج عمل واولويات الاكوا وتوصية الى الدورة العاشرة للاكوا باعتماد برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ . (للاطلاع على تقرير اللجنة الدائمة للبرنامج انظر الوثيقة E/ECWA/167/Add.1/Rev.1) .

باء - نشاطات أخـــرى

٥- للاطلاع على نشاطات اللجنة الاخرى خلال الفترة المستعرضة يرجى الرجوع الى الوثائق

E/ECWA/162, E/ECWA/162/Add.1, E/ECWA/162/Add.2, E/ECWA/163, E/ECWA/164, E/ECWA/165, E/ECWA/166.

جيم - العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخـــرى

٦- واصلت الامانة التنفيذية تعاونها الوثيق مع الوكالات المتخصصة ومنظمات الامم المتحدة ، وتلقت مساعدة منها في اطار تخطيط وتنفيذ نشاطاتها . ومن ضمن هذه المؤسسات منظمـــة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وموئتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) وبرنامج الامم المتحدة للبيئة (اليونيب) وصنـدوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومركـــز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية وبرنامج الامم المتحدة الانمائـي .

٧- ففي ميدان الزراعة ، وفي اطار الاتفاق مع منظمة الاغذية والزراعة بشأن اقامة شعبة الزراعة المشتركة بين الاكوا والفاو ، شملت آفاق التعاون مجالات التخطيط والتكيف الزراعي والامن الغذائي والتنمية الريفية . وقد وفرت "الفاو" ، في هذا الصدد سلسلة بيانات ودعما كبيرا لغرض اصدار نشرة "الزراعة والتنمية في غربي آسيا" ، كما انها اشتركت في بعثة الى الجمهورية العربيـة اليمنية لاعداد مقترحات حول عدد من المشاريع المتعلقة بالامن الغذائـي . واضافة الـــى

ذلك وفرت "الفاو" دعما كبيرا في اعداد وانجاز دراسة حول تخفيف الفقر، ودراسات تتعلق بتقييم فعالية مشاريع التنمية الريفية ومزارع الدولة. وقد أجرت الاكوا ايضا مشاورات مع "الفاو" حول صياغة خطط العمل المستقبلية والتعاون فيهـا.

٨- اما في مجال الصناعة، وفي سياق الاتفاقية المبرمة مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) فقد واصلت شعبة الصناعة المشتركة بين "الاكوا" و"اليونيدو" تنفيذ برنامجها الجاري. ويشتمل البرنامج على دراسات قطرية متعمقة بالتعاون الوثيق مع "اليونيدو" في سياق عنصر البرنامج المعنون "استعراض وتقييم التنمية والامكانات الصناعية". وقد شاركت اليونيدو في رعاية الاجتماع الاول للجنة الفنية الخاصة المعنية بالبتروكيمائيات الذي عقد في الكويت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.

٩- وقد احتفظت "الاكوا" بعلاقات عمل وثيقة مع "الاونكتاد" خاصة في مجال انشطة متابعة برنامج العمل الزاخر الجديد لصالح أقل البلدان نموا، حيث ساهمت "الاكوا" في المشاورات الاولى بين الوكالات بشأن انشطة متابعة البرنامج، التي عقدت في جنيف في الفترة ٢٤-٢٨ ايار/مايو ١٩٨٢ تحت رعاية الاونكتاد. اضافة الى ذلك اوفدت "الاكوا" بعثة الى جنيف لمناقشة عملية النمذجة والتنبؤ الطويل الامد الجارية، ولتنسيق النشاطات في هذا المجال بالتعاون مع "الاونكتاد". وقد استمرت المباحثات بشأن امكانية اشتراك الاونكتاد وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في تنفيذ مشروع تطوير التدريب في مجال النقل البحري في غربي آسيا (TRAINMAR) وامكانية اقامة مشروع مشترك حول نظام معلومات للنقل البحـري.

١٠- وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمرت اللجنة في الحصول على مساعدات مالية من برنامج الامم المتحدة للبيئة لتشغيل وحدة تنسيق البيئة التابعة للامانة التنفيذية. كما عقدت اللجنة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة اجتماعا للبرمجة المشتركة لدراسة امكانيات التعاون في مشاريع محددة وامكانية ادماج عناصر بيئية في مختلف انشطة برنامج عمل الاكوا وأولوياتهـا.

١١- وما زال صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية يؤدي دورا ايجابيا في تنفيذ برنامج اللجنة الخاص بالسكان، الذي يعتمد الى حد كبير على تمويل الصندوق. كما تقوم اللجنة بتنفيذ عدد من مشاريع التعاون الفني التي يمولها صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانيـة.

١٢- وتطورت العلاقات بشكل مستمر مع مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في ضوء التمويل الذي يقدمه الموئل لبعض وظائف اللجنة ضمن برنامج البيئة. واجريت مشاورات مع المركز بغية تنسيق انشطة المستوطنات البشريـة.

١٣- وطبقا للاتفاق المعقود مع مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية، استمرت الامانة التنفيذية في اقامة علاقات تعاون وثيقة واجراء مشاورات مع المركز فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ برنامج اللجنة في هذا المجال. وشمل التعاون بين المركز والاكوا عدة مجالات من بينها: المعلومات المتعلقة بالقوانين والانظمة والسياسات فيما يتصل بالشركات عبر الوطنية؛ والمساهمات الفنية في مجلة المركز عن الشركات عبر الوطنية في غربي آسيا، والعمليات التي تضطلع بها المؤسسات عبر الوطنية في مجال النقل البحري في المنطقة.

١٤- وخلال العام المنصرم، واصلت الامانة التنفيذية علاقات العمل الوثيقة مع مركز الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية حول القضايا التي تمس فئات معينة من السكان، كالمرأة والشباب والمسنين.

١٥- وفي مجال العلم والتكنولوجيا، تدعمت علاقات الامانة التنفيذية للاكوا على نحو مستمر مع الصندوق الموقت لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية، لا سيما فيما يتعلق ببرنامج التدريب الاقليمي المشترك بين الاكوا والصندوق لتطوير القدرات الصناعية والتكنولوجية في مجال الصناعات القائمة على النفط. وفي هذا الصدد، قامت شعبة الصناعة المشتركة بين الاكوا واليونيدو والصندوق الموقت لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية بتنظيم حلقة تدريبية في عمان (الاردن) من ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر الى ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ حول التكنولوجيا وتحديث تصميم العمليات. كما عقدت ندوة في الفترة من ١١ الى ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ تناولت التكنولوجيات والاستخدامات المتعلقة بالمواد البلاستيكية. وخلال تنفيذ برنامج العمل، اقامت الامانة التنفيذية علاقات وثيقة مع مركز الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا حيث تقدمت الاكوا بمدخلات لمطبوعات المركز.

١٦- وفي مجال الموارد الطبيعية، استمر التعاون الوثيق مع برنامج الامم المتحدة الانمائي لاستعراض الانشطة المتعلقة بالعقد الدولي لمياه الشرب والمرافق الصحية في منطقة الاكوا. كما ظلت علاقات العمل الوثيقة والتعاون قائمة مع الامانة التنفيذية لمؤتمر الامم المتحدة حول مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة حيث قامت الاكوا بدور نشط في اجتماع لجنة التنسيق الادارية المنبثقة عن فريق العمل المعني بمتابعة برنامج عمل نيروبي، التي اجتمعت في جنيف في آذار/مارس ١٩٨٢، كما شاركت في اعمال اللجنة الموقتة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، التي انعقدت في روما في حزيران/يونيو ١٩٨٢.

١٧- ولما كانت الامانة التنفيذية للجنة هي الوكالة المنفذة لعدد من مشاريع التعاون الاقليمي، فقد تدعمت علاقاتها بصورة مستمرة خلال الفترة المستعرضة مع برنامج الامم المتحدة الانمائي.

الفصل الثالـــث

الدورة العاشرة للجنـــة

الف - الحضور وتنظيم الاعمـــال

١٨- عقدت الدورة العاشرة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مقرها الدائم ببغداد (الجمهورية العراقية) من ٧ الى ١١ أيار/مايو ١٩٨٣ وشملت اعمالها عقد ٧ جلســات.

١٩- حضر الدورة مندوبون (١) عن اعضاء اللجنة: المملكة الاردنية الهاشـــمية، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العراقية، سلطنة عمان، منظمـــة التحرير الفلسطينية، دولة قطـر، دولة الكويـت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصـــر العربية، الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشـعبية.

٢٠- كما حضر الدورة مراقبون يمثلون منظمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصـة التاليـــة:

الامانة العامة للامم المتحدة (نيويورك)
منظمة العمل الدولية
منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحـــدة
منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسـكو)
منظمة الصحة العالميـــة
البنك الدولي للانشاء والتعميـــر
صندوق النقد الدولـــي
الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكيـــة
مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئيـــن
مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسـيف)
برنامج الامم المتحدة الانمائـــي
برنامج الامم المتحدة للبيئـــة
مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)
مركز التجارة الدولية (المشترك بين الاونكتاد والغات)

---

(١) للاطلاع على اسماء المشتركين في الدورة، انظر الوثيقة (E/ECWA/INF.34/Rev.2).

٢١- وحضر الدورة ايضا بصفة مراقب ممثلون عن المنظمات الاقليمية والحكومية التالية:

جامعة الدول العربيـــة
الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكيـــة
الاتحاد العربي للصناعات الهندسيـــة
الصندوق العراقي للتنمية الخارجيـــة
الاتحاد العربي للصناعات الغذائيـــة
المنظمة العربية للتنمية الصناعيـــة
المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائيـــة
الاتحاد العربي للناقلين البحريـــن
المنظمة العربية للعلوم الاداريـــة
المنظمة العربية للتنمية الزراعيـــة
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلـــوم
منظمة العمل العربيـــة
الاتحاد العربي لمنتجي الاســـماك
صندوق النقد العربـــي
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتمـــاعي
الاتحاد العالمي لنقابات العمـــال

٢٢- واعتمدت اللجنة لتنظيم اعمالها المقترحات التي تضمنتها الوثيقة (E/ECWA/159/Rev.2) بعد تعديلها، وخولت الرئيس القيام بالتشاور مع الامين التنفيذي، بترتيب جدول الجلسات وتسلسل النظر في بنود جدول الاعمـــال.

٢٣- واستنادا الى احكام المادة الرابعة من صلاحيات اللجنة، شاركت في اعمال الدورة العاشرة، بصفة استشارية، الدول التالية الاعضاء في الامم المتحدة: اتحاد الجمهوريـــات الاشتراكية السوفياتية، وجمهورية المانيا الاتحادية، وبلجيكا، وتركيا، وتشيكوسلوفاكيا، وتونس، والجزائر، والسويد، وفرنسا، والفلبين، والمغرب، والهند، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الامريكية، واليابان. كما شاركت سويسرا في الاجتماعات بنفس الصفـــة.

٢٤- وانتخبت اللجنة بالاجماع في جلستها الاولى معالي السيد وليد عصفور وزيـــر الصناعة والتجارة في المملكة الاردنية الهاشمية رئيسا للدورة العاشرة. كما انتخبت معالـــي السيد حيدر ابو بكر العطاس وزير الانشاءات في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والسيد علي حسن خلف مدير ادارة الشؤون الاقتصادية في دولة قطر، نائبين للرئيس، والدكتـــور همام راضي الشماع، رئيس الدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية في الجمهورية العراقيـــة مقررا للـــدورة.

٢٥- وعملا بالمادة ١١ من النظام الداخلي المؤقت، قام اعضاء المكتب بفحص اوراق اعتماد الوفود فوجدوها مستوفية الشروط.

باء - جدول الاعمال

٢٦- أقرت اللجنة في جلستها الاولى مشروع جدول الاعمال الوارد في الوثيقة (E/ECWA/158) وتم اعتماده على النحو التالي :

١- افتتاح الدورة

٢- انتخاب اعضاء المكتب

٣- اقرار جدول الاعمال

٤- تنظيم الاعمال

٥- دعوة الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، التي ليست اعضاء في اللجنة ، للاشتراك بصفة استشارية في الدورة العاشرة للجنة

٦- مسيرة اللجنة وتطلعاتها للمستقبل

٧- تقرير عن نشاطات اللجنة :
(أ) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل
(ب) متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة
(ج) متابعة تنفيذ قرار اللجنة رقم ١٠٧ (د-٩) بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
(د) الزلازل في الجمهورية العربية اليمنية
(هـ) متابعة تنفيذ قرار اللجنة رقم ٢٧ (د-٣) بشأن الدراسة العامة للاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني

٨- برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ وتقرير اللجنة الدائمة للبرنامج

٩- اعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة

١٠- الوضع المالي لبرامج اللجنة

١١- التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية

١٢- ما يستجد من اعمال

١٣- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها العاشرة.

جيم— وقائـع الجلسـات

٢٧— افتتح الدورة معالي السيد طه ياسين رمضان، النائب الاول لرئيس الوزراء بالجمهورية العراقية بكلمة رحّب فيها باسم فخامة رئيس الجمهورية العراقية بانعقاد الدورة العاشرة للجنة في مقرها الدائم في بغداد، متمنيا للجنة ان تحقق الاهداف المرجوة من أعمالها. ثم تحدث عن الوضع الاقتصادي الدولي الذي يمر بأزمة حادة لم يشهد التاريخ المعاصر لها مثيلا، حيث يتسم الاقتصاد العالمي بتباطؤ النمو في البلدان الصناعية، وتصاعد التضخم في الاسعار، وانخفاض القيمة الحقيقية لصادرات البلدان النامية، وتدهور في ميزان مدفوعاتها وتفاقم أزمة الديون بشكل مخيف وازدياد الحماية في البلدان الصناعية، الامر الذي أدى الى انخفاض حجم التجارة الدولية في السنين الاخيرة. وأشار الى الآثار المباشرة لهذه الازمة على التنمية وعلى التطور الاقتصادي للبلدان النامية، ومن ضمنها بلدان منطقة الاكوا، والتي انعكست في تدهور أوضاع السوق النفطية وانخفاض اسعار النفط وفيض الانتاج وعدم امكانية معالجة هذه الحالة بالشكل الذي يؤمن مصالح البلدان المنتجة. وقال ان العراق كان ولا يزال يعتمد سياسة مبدئية واضحة تجاه مسألة الطاقة النفطية، تقوم على مبادئ الترشيد في الاستهلاك وعلى سياسة متوازنة في التسعير، والتجهيز، وذلك ضمن استراتيجية بعيدة المدى تلبي احتياجات المستهلكين والمنتجين على حد سواء. وأكد ان العراق قد قام من جانبه بدعم القرارات والتوصيات الصادرة عن الامم المتحدة في المجال الاقتصادي من أجل ضمان مستقبل افضل لشعوب العالم.

٢٨— وقال ان الانقسامات والخلافات بين البلدان النامية لا تخدم سوى مصالح الدول الكبرى واضعاف استقلالية تلك البلدان. ومن الامثلة على ذلك، استمرار الحرب العراقية الايرانية، رغم الجهود والمبادرات التي قام بها العراق وغيره من الدول والمنظمات الاقليمية والدولية لانهاء النزاع بصورة عادلة تخدم حقوق الطرفين. وقد أثر هذا النزاع بشكل واضح على التنمية في عموم البلدان النامية. ومن هذه الآثار تقلص حجم المساعدات التي كان يقدمها العراق ودول الخليج العربي واستنزاف موارد هائلة كان يمكن ان تكون في خدمة التنمية والتطور العالميين. ورغم ظروف الحرب فقد استمر العراق في العمل بالمناهج الاستثمارية التي أعدت وفق خطط التنمية القومية الخمسية.

٢٩— ثم تحدث عن المساعدات المادية والمعنوية التي قدمها العراق للاكوا، حيث قام ببناء المبنى المؤقت الذي تكلف اكثر من خمسة ملايين دولار، وقام في نفس الوقت ببناء المقر الدائم طبقا للمواصفات التي طلبتها الامم المتحدة، والذي تكلف اكثر من اربعين مليون دولار. اضافة الى مجمع سكني لموظفي اللجنة ومدرسة دولية لابنائهم، ليتسنى للجنة تنفيذ برامجها الطموحة، ودعا اللجنة الى استخدام مواردها استخداما رشيدا والسعي الى وضع برامج وأهداف جديدة تتناسب مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول الاعضاء.

٣٠- ثم تحدث السيد ثامر رزوقي ، وزير المالية في الجمهورية العراقية ، رئيس الدورة التاسعة ، مرحبا بالمشاركين في الدورة . وقال ان هذه الدورة تتميز عن سابقاتها ، حيث اكملت الاكوا عشر سنوات من مسيرتها الحافلة بالانجازات. واشار بعد ذلك الى الحرب العراقية - الايرانية فقال انها حرب فرضت على العراق ، الذى اعلن مرارا انه لا يريد غير السلام والالتزام بالمواثيق الدولية ،وبعدم التدخل في شوؤن الدول الاخرى . ثم قدم التهنئة للاكوا بمناسبة انتقالها من مقرها المؤقت الى مقرها الدائم ، وتمنى لها ولامينها التنفيذى وموظفيها التوفيق في القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم. واعرب عن ثقته بأن الدعم الذى تلقاه الاكوا من الدول الاعضاء سيكون حافزا لها لتحقيق المزيد من الانجازات.

٣١- ثم تليت رسالة الامين العام للامم المتحدة الى الدورة العاشرة . وقد تضمنت تقديم تحياته الى المشاركين في الدورة ، والاعراب عن اسفه لعدم تمكنه بسبب التزامات رسمية من الحضور شخصيا لالقاء هذه الكلمة في هذه المناسبة الخاصة جدا . واشار الى الظروف التي مرت بها الاكوا حتى استقرت في موقعها الجديد ، واصبح بامكانها ان تكرس كامل وقتها وطاقتها لتنفيذ برنامج عملها ولخدمة الدول الاعضاء. واستعرض الظروف العصيبة التي يمر بها الاقتصاد العالمي ومنها انخفاض معدل النمو ،وركود التجارة العالمية وتدني الدخل في البلاد النامية خاصة في الدول الفقيرة منها ، ودعا الى تضافر الجهود لانعاش الاقتصاد العالمي وتعديل تلك الاتجاهات. كما دعا الى ان تستغل الدورة المقبلة "للاونكتاد" لدراسة المشاكل المطروحة والوصول الى اتفاق حول اتخاذ تدابير محددة لحلها . واسترعى انتباه اللجنة الى جانبين مهمين يستدعيان اهتماما خاصا هما التعاون الاقتصادى والتقني بين البلدان النامية ، والمشاركة الفعالة في المحافل الدولية ، للتعبير عن آرائها وعرض مطالبها . ثم ابرز اهمية الدور الذى تقوم به اللجنة في تطوير المنطقة والذى يتمثل في تشجيع وصياغة وتنفيذ المشاريع في المجالات التي تقع ضمن نطاق عملها ، كما انها بمثابة منبر للمباحثات والمفاوضات حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية الاقليمية منها والدولية ، وهي توفر الخدمات الاستشارية للدول الاعضاء ، وتنشر المعلومات اللازمة لعملية التنمية ، وفي ختام رسالته اشاد الامين العام للامم المتحدة بالانجازات التي حققتها اللجنة في العام المنصرم بالرغم من الصعوبات التي واجهتها ، وطالب الدول الاعضاء بتقديم الدعم للجنة حتى تؤدى رسالتها في خدمة اعضائها بشكل فعال .

٣٢ - ثم القى الامين التنفيذى للجنة كلمته التي بدأها بالترحيب بالسيد طه ياسين رمضان النائب الاول لرئيس الوزراء في الجمهورية العراقية وشكره على خطابه القيم الذى يعكس حرص العراق على دعم اهداف اللجنة لدفع مسيرة التنمية في المنطقة، وتقدم بالشكر الى العراق رئيسا وحكومة وشعبا على كل ما تم توفيره من تسهيلات للامانة التنفيذية للجنة، ومنها المقر المؤقت والمقر الدائم. واشاد بسخاء الحكومة العراقية واعتبره مثلا حيا لما يمكن الاسهام به في مجال التعاون الاقليمي في هذه المنطقة.

٣٣ - ثم اكد الامين التنفيذى ان دور اللجنة يتركز في الجهود التي تبذلها نحو تحقيق مزيد من التنسيق والتعاون بين البلدان الاعضاء في مجالات التكامل الانمائي، وان الحاجة ملحة لاحكام اساليب هذا التعاون والتنسيق، وخاصة في ظروف الكساد الاقتصادى العالمي الذى صاحبه تخفيض في الانفاق العام، اضافة الى ترشيد استهلاك الطاقة مما أدى الى نقص في الطلب على اهم مصدر للطاقة وهو البترول. ولقد اثر هذا الركود الاقتصادى على الدول النامية، وضاعف من حدة الاختلال في موازين مدفوعاتها ومعدلات نموها والتفاوت بينها وبين الدول المتقدمة صناعيا، ومما يفاقم هذا الوضع تدني مستوى الانتاج الزراعي وانتاج الغذاء حتى ان معظم مستوردات العالم الثالث هي مواد غذائية، كما ان مساهمة العالم الثالث في الانتاج الصناعي لا زالت ضئيلة ولن تتجاوز ١٣ في المائة في نهاية القرن الحالي اذا ما استمرت المعدلات الحالية. هذه الاختلالات دفعت المجتمع الدولي الى المطالبة باعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، باقامة نظام اقتصادى دولي جديد. وما تزال مشكلات الحوار من اجل تحقيق هذا النظام شائكة ومعقدة.

٣٤- وأشار الامين التنفيذى الى خمسة احداث بارزة وقعت بمنطقة غربي آسيا خلال عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ وكان لها آثارها السلبية على قضايا التنمية والتعاون الدولي في المنطقة، وهي أولا: الغزو الاسرائيلي للبنان وما عاناه الشعبان اللبناني والفلسطيني وما ترتب على ذلك من تخريب للاقتصاد اللبناني في انتاجه الزراعي وتهديد لموارده المائية، وتعطيل جهود التنمية والتعمير. ثانيا: استمرار اسرائيل في ضم الاراضي العربية واحتلالها، الى جانب ممارساتها واجراءاتها لتغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي والسكاني والثقافي للاراضي العربية. وفي هذا الاطار استرعى الانتباه الى قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة التي أكدت ان القضية الفلسطينية هي الجوهر والصميم في مشكلة الشرق الاوسط، ودعت الى تمكين الشعب الفلسطيني،

من تقرير مصيره واسترداد حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي، ثالثا: استمرار النزاع المسلح بين العراق وايران الذى يهدد امن المنطقة وسلامتها ويعرقل جهود التنمية فيها، وفشل جميع وساطات السلام في انهاء هذا النزاع رغم استجابة العراق لتلك المساعي، رابعا: تخفيض اسعار النفط مما قد ينجم عنه من آثار سلبية على خطط التنمية ومشروعاتها في الدول النفطية وعلى دول المنطقة الاخرى بل وعلى دول كثيرة في العالم الثالث، خامسا: الزلازل المأساوية التي تعرضت لها الجمهورية العربية اليمنية في اواخر ١٩٨٢ والتي اصابت قرى كثيرة وأودت بحياة آلاف القتلى. بالاضافة الى نكبة الفيضانات في جمهورية اليمن الديمقراطية في صيف ١٩٨٢.

٣٥- وذكر ان تلك الاحداث البارزة التي شهدتها المنطقة قد تكون عوامل معوقة للجهود الانمائية على المستوى الوطني، وقد تفرض حدودا على التعاون الاقليمي. فقد شهدت المنطقة تباطؤا في معدلات النمو خلال السنوات القليلة الماضية، اذ تناقص المعدل الوسطي للنمو في الناتج المحلي الاجمالي من ٢ر١٠ في المائة في ١٩٧٩ الى حوالي ٦ر٠ في المائة في ١٩٨١. وما لم تتخذ خطوات حاسمة لمواجهة المعوقات الدولية والاقليمية فقد يستمر هذا المعدل في التدهور.

٣٦- وأوضح الامين التنفيذى ان هذه الاحداث تشكل تحديات تتطلب تضافر الجهود لمواجهتها، وقال ان هذه التحديات لا يمكن اجتيازها الا بارساء جهود التنمية في المنطقة على اساس الاعتماد الجماعي على النفس، من خلال صور التعاون الاقليمي في ما بينها، ومع غيرها من دول العالم الثالث، ومع المجتمع الدولي بصورة عامة لتجنب مخاطر التبعية الاقتصادية. واشار في هذا الصدد الى ميثاق العمل الاقتصادى القومي الذى أقره موتمر القمة العربية في عمان عام ١٩٨٠، الذى أكد اهمية الالتزام بمبادىء التكامل الاقتصادى القومي، والاعتماد الجماعي على النفس، وتعزيز القدرة الذاتية العربية وتجنب مخاطر التبعية الاقتصادية.

٣٧- واستعرض الامين التنفيذى بايجاز بعض المعالم الرئيسية لنشاط الامانة التنفيذية ومنها: المساهمة في الاجتماع التحضيرى للموتمر الدولي حول قضية فلسطين الذى عقد في الشارقة بالامارات العربية المتحدة في الفترة ٢٥-٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٣، والاجتماع الوزراى الاسيوى الخامس لمجموعة دول الـ ٧٧ الذى عقد في بغداد في الفترة ٧ - ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٣، والبعثة المشتركة لوضع برنامج لتعمير منطقة ذمار في الجمهورية العربية اليمنية في اعقاب الزلازل، وتقديم المشورة الفنية للحكومة اللبنانية، ووضع مخطط

لبعض معالم تعمير لبنان ، واخيرا : قيام اللجنة بوضع دراسات وتقديم خدمات استشارية وعقد دورات تدريبية في مختلف مجالات اختصاصاتها . وفي هذا الخصوص اشاد الامين التنفيذى بصندوق الامم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا من اجل التنمية على مساهمته الفعالة في الدورة التدريبية التي عقدتها الاكوا في عمان والندوة التالية لها ، كما شكر حكومة المملكة الاردنية الهاشمية على استضافتها لكل من الدورة والندوة ،وكذلك صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية على دعمه المتواصل لبرامج الاكوا في هذا المجال .

٣٨- ثم لفت الامين التنفيذى الانتباه الى الاجتماع التحضيرى للسنة الدولية للشباب (١٩٨٥) والى الاجتماع الاقليمي للتنمية الزراعية اللذين سيعقدان في بغداد في مقر اللجنة خلال شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ .

٣٩- واشار الى تطور التعاون والتنسيق مع المنظمات الاقليمية والعربية خاصة جامعة الدول العربية ومكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول الخليج .

٤٠- واختتم الامين التنفيذى كلمته بالاعراب عن الشعور بالثقة نتيجة الخبرة التي تجمعت لدى الامانة التنفيذية ومساندة اعضاء اللجنة ودعمهم لها .

٤١- ثم ادلى ببيان كل من ممثل منظمة العمل العربية ،والصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي ، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ،ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ،ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ،وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ،ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ،والمنظمة العربية للعلوم الادارية . وقد اعربوا جميعا عن شكرهم للجنة على دعوتهم للاجتماع واستعداد منظماتهم للتعاون معها كل في مجال اختصاصه. كما تحدث مندوبو تركيا ،وجمهورية المانيا الاتحادية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،وهولندا ، والجزائر ، وفرنسا .

١- <u>مسيرة اللجنة وتطلعاتها للمستقبل</u> (البند ٦ من جدول الاعمال)

٤٢- نظر هذا البند في جلسة مغلقة عقدتها اللجنة يوم ٩ ايار/مايو ١٩٨٣ تقدمت فيها الامانة التنفيذية بورقة العمل E/ECWA/161 .

٤٣- وفي اعقاب مناقشة البند طرحت على اللجنة مشاريع القرارات E/ECWA/X/L.1 L.2 و L.7 (للاطلاع على الاجراء الذى اتخذته اللجنة انظر القرارات ١١٦ (د - ١٠) و١١٩ (د - ١٠) و ١٢٢ (د - ١٠) في الفصل الرابع من هذا التقرير) .

٢- تقرير عن نشاطات اللجنة (البند ٧ من جدول الاعمال)

(أ) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل

٤٤- في معرض تقديمه هذا البند من جدول الاعمال ،اشار الامين التنفيذى الى الوثائق E/ECWA/162 و E/ECWA/162/Add.1 و E/ECWA/162/Add.2 وأوضح ان النشاطات التي تضطلع بها الامانة التنفيذية للجنة تقع في فئتين : نشاطات فنية يتم تخطيطها في برنامج العمل والاولويات بموجب الميزانية العادية ونشاطات تشغيلية تقع في اطار برنامج التعاون الفني للجنة . ثم عرض بايجاز الوثائق المتعلقة بهذا البند واشار الى ان هذا العام كان على درجة كبيرة من الصعوبة بالنسبة للامانة التنفيذية حيث اعيقت اعمالها بسبب غزو اسرائيل للبنان واضطرت الى الانتقال مرتين ،ورغم ذلك استطاعت ان تحقق تقدما مطردا في تنفيذ نشاطاتها المدرجة في برامج عملها الاربعة عشر ، كما انجزت عددا من النشاطات التشغيلية المدرجة في برنامجها الخاص بالتعاون الفني . وتضمنت هذه النشاطات عددا من الخدمات الاستشارية الاقليمية المقدمة الى الدول الاعضاء بناء على طلبها ، وعددا من المشاريع التنفيذية التي قامت الاكوا بدور الوكالة المنفذة لها .

٤٥- وتحدث بعد ذلك احد المندوبين عن النشاط الايجابي الذى تقوم به اللجنة في ميدان الاغذية والزراعة وطالب اللجنة بتطوير نشاطها في هذا المجال ،واشار الى الدراسة التي اعدتها اللجنة عن تخفيف الفقر في الريف المصرى وقال : انها ذات طابع اجتماعي وحبذا لو قامت اللجنة بدراسة متكاملة عن عدم كفاية موارد الانتاج الزراعي في مصر وخاصة الانتاج الغذائي . كما ان اللجنة لم تول اهمية كافية لمشكلة التصحر رغم ان عددا كبيرا من الدول الاعضاء يهتم بهذه المشكلة . وطالب باعطاء اولوية لموضوع تكرير البترول وتكثيف الجهود في مجال البتروكيماويات بدلا من مجرد بيع النفط كمادة خام تتعرض اسواقها لتقلبات تؤثر في عائدات الدول المصدرة . كما لفت الانتباه الى ضرورة مضاعفة الجهود لانتاج الطاقة من المصادر البديلة ، وبصفة خاصة من الطاقة الشمسية المتوفرة في منطقة اللجنة وهي مصدر غير قابل للنضوب .

٤٦- وتحدث مندوب آخر ، فقال ان دول المنطقة تتطلع الى الاكوا بكل تفاؤل للحصول على المساعدات الفنية بجميع اشكالها . وانطلاقا من هذا المفهوم فان الانظار تتجه اليها للمساهمة الفعالة في القضاء على السلبيات التي رافقت وترافق المعونات الفنية المقدمة من منظمات الامم المتحدة وغيرها للدول الاعضاء . والمطلوب منها خلق التنسيق الجيد

بين الدول المستفيدة وبين هذه المنظمات للحصول على اكبر عائد من هذه المعونات تجنبا لارتفاع التكلفة وضياع الوقت. ثم تحدث عن الظروف التي واجهتها الاكوا والتي لم تساعدها على تحقيق اهدافها بالكامل وأكد ثقته في ان اللجنة بعد ان استقرت في مبناها الدائم، ستسعى بكل جهد لتحقيق الاهداف المنوطة بها بما يعود على شعوب الدول الاعضاء بالفائدة المرجوة. وانتقل الى الحديث عن بعض المجالات والبرامج التي لم تتمكن اللجنة من تنفيذها وطالب بايلاء اهمية خاصة للصناعات الزراعية والامن الغذائي، واشار الى جهود المنظمات العربية والدراسات التي تعدها خاصة فيما يتعلق بالامن الغذائي، وطالب اللجنة بأن تنسق مع هذه المنظمات لتحقيق الغرض المنشود. كما طالبها بالتركيز على الطاقة الجديدة والمتجددة باعتبارها من الموضوعات الجديدة والهامة التي تتصل مباشرة بالحفاظ على الثروة النفطية واستخدامها بأفضل الطرق والاساليب. وتحدث عن صناعة الاسمدة الكيميائية وعن ضرورة فتح اسواق المنطقة امام منتجاتها بدلا من التوجه الى الاسواق العالمية وعن تطوير هذه الصناعة لكي تتلاءم مع احتياجات الاسواق العربية.

٤٧- وأورد احد المندوبين بعض الملاحظات حول الاولويات في برامج اللجنة وتساءل عما اذا كان عدم البدء في تنفيذ بعض المشروعات يرجع الى اسباب مالية او ان هناك اولوية لمشروعات اخرى. وشدد على ضرورة الاهتمام باجتماع الاونكتاد القادم. وتساءل عما تم بشأن انشاء معهد الدراسات المصرفية والمالية الذى وردت الاشارة اليه مرارا ولم يلاحظ اى تقدم ملموس بشأنه.

٤٨- وتساءل مندوب آخر عن امكانية قيام اللجنة بدراسة ظاهرة الاحتيال البحرى والقرصنة البحرية التي يتعرض لها تجار المنطقة وكيفية القضاء عليها. كما تساءل عن النتائج التي وصلت اليها اللجنة في موضوع جمع المعلومات حول المشروعات المشتركة القائمة في ما بين دول المنطقة، وعن امكانية المساعدة في توفير المعلومات التجارية لتلك الدول فيما يتعلق بالتصدير والاستيراد مع الدول النامية.

٤٩- وأشار احد المندوبين الى عنصرين في البرنامج لم يتم البدء بهما: أولهما "المستوطنات البشرية: تقييم وتحسين صناعة مواد البناء والتشييد" مشيرا الى اهمية هذا الموضوع وتأثيره المباشر على تطوير التنمية وعمليات البناء والتعمير وكذا تقليل الاعتماد على الاستيراد وتطوير استخدام المواد المحلية المتاحة، والثاني خاص بالعلم والتكنولوجيا وهو: "العلاقة بين عمليات استيراد التكنولوجيا وبين تطوير القدرات التكنولوجية"، وطالب بأن تولي اللجنة اهتماما كبيرا لهذين العنصرين في برنامج عام ١٩٨٣.

٥٠- وأشاد احد المندوبين بجهود الامين التنفيذى والعاملين بالاكوا في تنفيذ البرامج التي تهيأت لها اسباب النجاح خلال السنوات الاخيرة. آملا ان تتمكن اللجنة خلال العام الحالي من تنفيذ تلك البرامج التي لم تستطع تنفيذها ، وقال ان التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية ومع الاجهزة المختصة في حكومات الدول الاعضاء سيساعد على تنفيذ تلك البرامج. وطالب بوضع خطة متكاملة لمعالجة اية مسألة ضمن الاولويات التي تقرها بلدان المنطقة ، على ان تحدد هذه الخطة بدقة الاهداف المتوخاة وتحدد مستلزمات تحقيقها معبرا عنها بمشروعات او اعمال محددة يمكن ان توءدى الى تلك الاهداف، كما تحدد مسوءولية كل جهة عن تنفيذ الجزء المطلوب منها ، وبذلك تكون معالجة المسألة المطروحة اقرب الى الواقع فيما يتعلق بالنتائج والاهداف التي تنشدها دول المنطقة من الخطط الموضوعة.

٥١- وذكر احد المندوبين ان بلاده ترى ان للجنة دورها الهام في المرحلة الراهنة ، وان قيامها بمسوءولياتها تجاه البلدان الاعضاء امر حيوى يتيح الاستفادة من جهازها الفني في دراسة واعداد ومتابعة وتقييم المشاريع الاقليمية وتنسيق تبادل المعلومات في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وأعرب عن أمله في ان تحقق اجتماعات اللجنة النتائج التي يتطلع الجميع اليها. اما فيما يخص الزراعة والامن الغذائي فقال انه كان يود ان تستعرض اللجنة الدراسات والمشاريع التي نفذت في بلدان المنطقة او التي هي قيد التنفيذ ، كما طلب ان يطبق هذا الاسلوب على جميع القطاعات.

٥٢- وأشار الى ان تناول اللجنة لموضوع التصحر لم يكن كافيا وكان عليها ان تتصل ببرنامج الامم المتحدة للبيئة وبالدول العربية المعنية للوقوف على جهودها وانجازاتها في هذا الخصوص.

٥٣- ثم تولت الامانة التنفيذية الاجابة على ملاحظات واستفسارات مندوبي الدول الاعضاء. ففي المجال الزراعي اوضحت الامانة التنفيذية انه ينبغي التركيز على عدد من النقاط اهمها : أن شعبة الزراعة في اللجنة هي شعبة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومنظمة الاغذية والزراعة وان نشاطاتها تتم بالتنسيق الكامل مع منظمة الاغذية والزراعة ، وان قضية الامن الغذائي تعتبر المحور الرئيسي لعمل كثير من المنظمات والاتحادات كمنظمة الاغذية والزراعة ، وبرنامج الاغذية العالمي ، ومجلس الاغذية العالمي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية. وتحاشيا لازدواجية العمل بين اللجنة والمنظمات سالفة الذكر فقد قصرت اللجنة نشاطها في هذا المجال على اجراء دراسات لبعض بلدان المنطقة لتصوير واقع الانتاج الغذائي

وامكانيات المستقبل وواقع الاستهلاك والاحتياجات والتأكيد على أهمية التعاون بين بلدان المنطقة للتقليل من اثر المخاطر عند حدوثها. وأعربت الامانة عن اهتمامها بمسألة وضع خطة متكاملة للامن الغذائي على الصعيد العربي تحدد دور كل منظمة في الاسهام والمساعدة في تنفيذها، وأشارت الى ان المنظمة العربية للتنمية الزراعية قد اضطلعت بمهمة وضع الخطة المتكاملة وان المشكلة تكمن بالدرجة الاولى في توفير التمويل اللازم، مع التأكيد على استعداد اللجنة للتنسيق مع جميع المنظمات العاملة في مجال الامن الغذائي. وقد تميز هذا العام بعدة نشاطات مشتركة في مجال الامن الغذائي مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لوضع بروتوكول المخزون الاستراتيجي العربي ومع المنظمة العربية للتنمية الزراعية للقيام بدراسة عن الامن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما قامت اللجنة بالتباحث مع المسؤولين في جمهورية مصر العربية للقيام بنشاط محدد في مجال الامن الغذائي.

٥٤— أما عن مشكلة التصحر فقد ذكرت الامانة التنفيذية ان هذه المسألة هي أساسا من اختصاص برنامج الامم المتحدة للبيئة ووكالات اخرى متخصصة كمنظمة الاغذية والزراعة واليونيسكو. أما اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فدورها استقطابي في هذا المجال، وقد قامت بعقد اجتماع للخبراء حول ادارة وحفظ وتنمية الموارد الزراعية في دمشق في شهر آذار/مارس ١٩٨١ بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة. وأسفر الاجتماع عن عدد من التوصيات العملية الهامة. وقد توصلت اللجنة الى صياغة سبعة مقترحات لمشاريع مكافحة التصحر لم يكتب لها التنفيذ لعدم توفر الموارد اللازمة، وقد أبدت جمهورية المانيا الاتحادية رغبتها بتمويل احد هذه المقترحات وهو الخاص بدراسة استراتيجيات ادارة المراعي في المنطقة. ومن التوصيات الهامة التي قدمها اجتماع الخبراء المشار اليه ما يتعلق بتأسيس مركز اقليمي للاتصال ودعم البيئة. ويتم التنسيق بين اللجنة وبين برنامج الامم المتحدة للبيئة ومع وكالات الامم المتحدة الاخرى عن طريق اجتماعات تعقد مرتين كل سنة. وعلى مستوى الدول هناك بعثات متخصصة لمكافحة التصحر يقوم برنامج الامم المتحدة للبيئة بايفادها الى اقطار المنطقة، ومنها ثلاث بعثات الى جمهوريتي اليمن ستشترك الاكوا فيها.

٥٥— وردا على ما أثير عن قلة الدراسات المتصلة بالتنمية الريفية، قالت الامانة التنفيذية أن اللجنة قامت بالاشتراك مع منظمة الاغذية والزراعة بتنفيذ عدة دراسات من بينها الدراسة المتعلقة بتخفيف الفقر وبالتنمية الزراعية في مصر ودراسة مماثلة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وهناك دراسات اخرى عن التنمية الريفية يتم تحضيرها في اللجنة ومن بينها دراسة عن مصر تتعلق بتقييم تجارب التنمية الريفية المتكاملة خاصة من ناحية ادارتها وتنظيمها ومستوى الاداء ومدى المشاركة الشعبية فيها . وسيتم بحث هذه الدراسات في اجتماع للخبراء سيعقد في بغداد في شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ . وسيعقب هذا الاجتماع اجتماع اقليمي للتنمية الريفية يحضره مندوبون من عدة دول في الاكوا لمراقبة الاطار السياسي والتخطيطي لمشكلة الفقر في الريف، وكذلك لتحديد الاولويات في الفعاليات اللازمة في هذا المجال .

٥٦— وبالنسبة لبرنامج العلم والتكنولوجيا والعنصر البرنامجي "العلاقة بين عمليات استيراد التكنولوجيا وبين تطوير القدرات التكنولوجية"، افادت الامانة التنفيذية بأن العمل في هذا العنصر قد بدأ بالفعل وان تقريرا سيصدر حول هذا الموضوع في نهاية عام ١٩٨٣ . وحول موضوع تنسيق انشطة العلم والتكنولوجيا، ذكرت الامانة انه لا بدّ أن يكون هناك جهاز للتنسيق لتفادي ازدواجية النشاطات وتوفير الموارد ، وخاصة في ماتقوم به مراكز البحث والتطوير العلمي من أعمال . ثم اوضحت الامانة ان الورقة الاقليمية التي تعكس الموقف العربي من موضوع العلم والتكنولوجيا التي قدمت الى مؤتمر الامم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، والورقة الاقليمية التي قدمتها الاكوا واعتمدت في الاجتماع الاقليمي التحضيري الذي عقد في عمان في عام ١٩٧٨ وقدمت بعدئذ الى مؤتمر فيينا ، قد أخذتا بالاعتبار عند وضع برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ١٩٨٤—١٩٨٥ . كما أوضحت انها استندت الى برنامج عمل فيينا الذي أقرته الجمعية العامة للامم المتحدة في وضع خطتها المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤—١٩٨٩ في مجال العلم والتكنولوجيا. ورحبت الامانة التنفيذية باحياء فكرة اقامة مركز عربي اقليمي لنقل وتطوير التكنولوجيا، وذكرت انها تقدمت بورقة حول هذا الموضوع الى اجتماع اتحاد مجالس البحث العلمي العربية حول تبادل المعلومات العلمية والنقل الافقي للتكنولوجيا الذي عقد في بغداد في شهر نيسان/ابريل من عام ١٩٨٢ .

٥٧— وفي ما يخص برنامج المستوطنات البشرية اوضحت الامانة ان الاهتمام قد أنصب منذ بداية السنة على عنصرين نظرا لاهميتهما وهما : تحليل وضع المستوطنات البشرية، وتحسين صناعة مواد البناء والتشييد . وبالنسبة للعنصر الاول حاولت اللجنة ان تضع بين أيدي أصحاب القرار والمخططين صورة واضحة عن اوضاع المستوطنات البشرية يمكن الارتكاز عليها لمعالجة هذه المشكلة. أما بالنسبة لتقييم وتحسين صناعة مواد البناء والتشييد فان اللجنة لن تكتفي بدراسة وتحليل القضايا المتعلقة باستهلاك وانتاج واستيراد مواد البناء لتقدير احتياجات هذه البلدان ، بل سوف تركز على متطلبات وامكانات صناعة مواد البناء وعلى مجالات البحوث،

لأن بلدان المنطقة تعتمد على مواد وتقنيات مستوردة بدلا من ان تحاول عن طريق البحوث تطوير واستنباط تقنيات تتلاءم مع متطلباتها . فبالاضافة الى ان التقنيات المستوردة تكون احيانا مكلفة فانها قد لا تتلاءم مع اجواء المنطقة وطبيعتها . وينبغي ان لا يقتصر الاهتمام على البحث عن المواد متدنية الكلفة عند شرائها او تشييدها بل والمتدنية الكلفة في استعمالها وصيانتها . كما ان تصنيع البناء او ما يسمى بالبناء السبق الصنع يعتبر مجالا هاما للبحث بعد ان شهدت المنطقة محاولات لاستعمال الطرق المتبعة في البلاد الصناعية فأعطت نتائج متفاوتة. وذكرت الامانة ان هذا الموضوع قد ادرج في خطة عملها المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤—١٩٨٩ وسوف يكون من الموضوعات الهامة التي ستعالجها اللجنة في برامج عملها اللاحقة. كما ان اللجنة تنسق بالنسبة الى هذه الموضوعات مع مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية في نيروبي لوضع برامج عمل مشتركة يجرى التعاون على تنفيذها . كذلك فان اللجنة تستعين بالدراسات التي قامت وتقوم بها المنظمات الاقليمية الاخرى. كما تشارك اللجنة في الاجتماعات المتعلقة بذات الموضوع ومنها الندوة التي سوف يعقدها اتحاد مجالس البحث العلمي العربية في بغداد حول تطوير طرق البناء المزمع عقدها اعتبارا من ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٣.

٥٨— وبالنسبة لانشاء معهد عربي للتدريب والدراسات المصرفية والمالية أوضحت الامانة التنفيذية انه بعد ان تم الاتفاق بين الاكوا وبين برنامج الامم المتحدة الانمائي على تنفيذ المشروع التحضيري لانشاء المعهد جرى مسح شامل في عدد من الدول الاعضاء وعقدت اجتماعات مع الجهات المعنية كما جرت مشاورات على مختلف المستويات. واستنادا للمعلومات التي توفرت، جرى اعداد مسودة لوثيقة مشروع لانشاء المعهد المقترح، وتقوم الامانة التنفيذية حاليا ببحث هذه الوثيقة مع صندوق النقد العربي وغيره من المنظمات والمؤسسات المعنية لاقرارها . وستقدم هذه الوثيقة بصورتها النهائية الى برنامج الامم المتحدة الانمائي والدول الاعضاء المعنية للنظر فيها واتخاذ ما يلزم من اجراءات لوضعها موضع التنفيذ .

٥٩— وفي ما يتعلق بتقديم الخدمات الاستشارية للدول الاعضاء الاقل نموا في مجال تقييم المشروعات، اوضحت الامانة التنفيذية انها بالنظر لندرة الخبرات في هذا المجال، طلبت مساعدة البنك الدولي وجهاز الاستخدام في الامم المتحدة بغية الاسراع في توفير الخبرة اللازمة. وحول موضوع دراسة تقييم عمليات المشروعات المشتركة في المنطقة ذكرت الامانة التنفيذية أنه تم جمع المعلومات الاساسية حول أهم المشروعات المشتركة في المنطقة، وتقوم الامانة التنفيذية حاليا باستكمال البيانات اللازمة والتشاور مع المنظمات الاقليمية المعنية لاعداد الدراسة.

٦٠— وفيما يتصل بالمعلومات التي توفرها الامانة التنفيذية عن التبادل التجارى بين دول المنطقة، وبينها وبين دول العالم، أوضحت الامانة التنفيذية انها تقوم، بشكل دورى وعام، باستعراض وتحليل تجارة دول المنطقة مع دول العالم ومع بعضها البعض. كما انها تقوم من حين الى آخر بدراسات متعمقة تتناول التبادل التجارى بين دول المنطقة. وحول دور اللجنة في اجتماع الاونكتاد السادس، اشارت الامانة التنفيذية الى دور الاكوا في الاجتماع الوزارى الآسيوى لمجموعة الـ ٧٧ الذى عقد في بغداد مؤخرا تحضيرا للاونكتاد السادس والى استعدادها للقيام بما تطلبه الدول الاعضاء لزيادة فعالية مساهمتها في الاونكتاد السادس.

(ب) متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة

٦١— قدمت الامانة التنفيذية الوثيقة E/ECWA/163 التي تتضمن موجزا للتدابير المتخذة تنفيذا للقرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها التاسعة وفي الدورات السابقة والتي ما زال تنفيذها مستمرا، والتي لا تقع في اطار أى بند خاص بها من بنود جدول الاعمال. ويشمل ذلك القرارات: ١٠٩ (د—٩) تعداد الشعب العربي الفلسطيني، و١١٠ (د—٩) انتقال مكاتب اللجنة الى بغداد، و١١١ (د—٩) الجمعية العالمية للشيخوخة، و١١٢ (د—٩) النشاطات الاقليمية للسنة العالمية للشباب، و١١٣ (د—٩) الامن الغذائي الاقليمي، و١١٤ (د—٩) الخطة المتوسطة الاجل للجنة الاقتصادية لغربي آسيا للفترة ١٩٨٤—١٩٨٩.

٦٢— واثناء المناقشة طلب احد المندوبين ايضاح ما هو وارد في الفقرة (٥) من الوثيقة E/ECWA/163 بصدد القرار رقم ١٠٩ (د—٩) الخاص بتعداد الشعب العربي الفلسطيني من ان صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية افاد بأنه تم الاتصال به بصورة غير رسمية لمساعدة الصندوق الوطني الفلسطيني في جمع البيانات حول الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب العربي الفلسطيني وفقا لما نصت عليه احكام قرار الجمعية العامة ٣٣/١٤٧ المؤرخ في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨، وبأن الصندوق سيعين مبدئيا خبيرا استشاريا للقيام ببعثة لتقصي الحقائق من أجل تحديد المسؤوليات التنفيذية المتعلقة بتقديم مثل هذه المساعدة في اطار سياسات الصندوق، بيد انه لم يتحدد حتى الآن موعد هذه البعثة أو مسارها.

٦٣— وردت الامانة التنفيذية بأن هذا الموضوع قد تمت مناقشته تفصيليا في الدورة التاسعة، وتقرر بالاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، ان يتم التعداد في اطار المكتب الاحصائي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحسب المعلومات المتوافرة، بدأ تنفيذ المشروع ثم تأجل لاسباب مالية. وقد وعد صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية بارسال خبير استشارى في هذا المجال. وينبغي متابعة الامر بين منظمة التحرير الفلسطينية والصندوق. والامانة التنفيذية على استعداد للمساهمة في المتابعة اذا ما طلب اليها ذلك.

(ج) متابعة تنفيذ قرار اللجنة رقم ١٠٧ (د—٩) بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

٦٤— قدمت الامانة التنفيذية الوثيقة E/ECWA/164 التي تتضمن تقريرا عن النشاطات التي تم الاضطلاع بها عقب صدور قرار اللجنة ١٠٧ (د—٩). وذكرت ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة اصدر بناء على قرار اللجنة، وبالصيغة التي اقترحتها، القرار ١٩٨٢/٥٩ الذي يدعو الى وضع برنامج بصفة عاجلة لاصلاح وتعمير المناطق المنكوبة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والذي يدعو ايضا الامين العام للامم المتحدة لاتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة الحكومة في اعداد برنامج شامل لاعادة التعمير. ثم صدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها السابعة والثلاثين القرار رقم ٣٧/١٥٠ الذي يدعو الى الاستمرار في تعبئة الموارد اللازمة لبرنامج شامل من المعونات يوجه لدعم خطط اليمن الديمقراطية للاصلاح واعادة التعمير. ثم تطرقت الامانة التنفيذية الى الجهود التي بذلتها في تقديم الدعم الفني اللازم لحكومة اليمن الديمقراطية، فذكرت انها وضعت اطارا لتقديم العون يتمثل في برنامج لاصلاح واعادة تعمير المناطق المنكوبة مع تحديد العناصر الرئيسية وطريقة التنفيذ من قبل اللجنة. وتحدثت الامانة التنفيذية بعد ذلك عن مساهمات الحكومات والمؤسسات فقالت انها كانت على مستوى معقول في عمليات الاغاثة ولكنها لم تستمر على نفس المستوى في مرحلة الاصلاح واعادة التعمير وترتب على ذلك انخفاض في الانتاج الزراعي بوجه خاص مما حدا بحكومة اليمن الديمقراطية الى تعديل خطتها الانمائية في القطاع الزراعي تعديلا جذريا. وأشارت الامانة التنفيذية الى ان جمهورية اليمن الديمقراطية تفكر حاليا في عقد اجتماع في اواخر هذا العام لاستعراض ومراجعة تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر لأقل البلدان نموا خلال الثمانينات، بالاشتراك مع برنامج الامم المتحدة الانمائي وبدعم فني من اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

٦٥— ثم تحدث مندوب جمهورية اليمن الديمقراطية فقدم الشكر للدول العربية الشقيقة والدول الاخرى التي قدمت الدعم والمعونات اللازمة لتخفيف آثار السيول التي اجتاحت البلاد في العام الماضي. كما شكر المنظمات الدولية والاقليمية على مساعدتها القيمة والعاجلة في مواجهة أعباء الكارثة، وناشدها تقديم المزيد من المساعدات للمساهمة في اعادة بناء وتعمير المنشآت المتضررة. وتحدث عن جهود حكومته في عمليات الانقاذ والتعمير وطالب المجتمع الدولي ان يزيد من مساهمته لاعادة بناء وتعمير المناطق المنكوبة. وأشاد المندوب بمقترحات الامانة التنفيذية في هذا الصدد.

٦٦- ثم تحدث عدد من المندوبين فأيدوا ما جاء بالوثيقة المطروحة من مقترحات، وأعربوا عن أملهم في ان تكون هذه المقترحات كافية في معالجة الاوضاع التي طرأت في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية نتيجة للكارثة التي ألمّت بها.

٦٧- وتحدث مندوب آخر فشكر الامانة التنفيذية على جهودها وأيد المقترحات والبرامج الموضوعة من جانب اللجنة. وطالب ببذل المزيد من الجهود وان تقوم الامانة التنفيذية بالاتصال بالجهات التي تقدم المساعدات سواء كانت حكومات أم منظمات دولية أو اقليمية لحثها على بذل وتقديم المزيد من هذه المساعدات لليمن الديمقراطية. وحظي هذا الاقتراح بتأييد المندوبين.

(د) الزلازل في الجمهورية العربية اليمنية

٦٨- قدمت الامانة التنفيذية هذا البند في الوثيقة E/ECWA/165 فتطرقت الى الزلزال الرهيب الذي وقع في الجمهورية العربية اليمنية في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ وما أسفر عنه من خسائر فادحة في الارواح والممتلكات، وفي الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية، وفي المرافق العامة ومؤسسات الخدمات.

٦٩- وذكرت الامانة انه استجابة لنداء وجهته حكومة الجمهورية العربية اليمنية اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة القرار رقم ١٦٦/٣٧ بشأن مساعدة اليمن، تطلب فيه من المنظمات الدولية تقديم العون اللازم. واستجابة لطلب الحكومة ايضا، شاركت الامانة التنفيذية للاكوا في بعثة مشتركة مع المنظمات الدولية والعربية. وقامت تلك البعثة بدراسة تقييمية لما ترتب على الزلزال من خسائر واقترحت برنامجا عمليا لاعادة التعمير، وأوصت باتخاذ سياسات معينة للتنفيذ. وقدم التقرير الى الحكومة في صورته النهائية.

٧٠- وقد أكدت الامانة التنفيذية على استعدادها للمساهمة في الجهود المبذولة للتعمير، بناء على طلب حكومة اليمن، وفي ضوء الامكانات المتاحة لها.

٧١- ثم تحدث رئيس وفد الجمهورية العربية اليمنية فذكر ان الزلزال الرهيب أسفر عن وفاة ١٦٠٠ مواطن واصابة حوالي ١٤٠٠ مواطن بجروح وقد تضرر اكثر من ٤٢٠٠٠ منزل منها ١٥٠٠٠ منزل تهدم تماما، وتصدع الباقي او تهدم جزئيا، هذا بالاضافة الى تهدم المساجد والمرافق العامة كالمدارس والمستشفيات والمنشآت الزراعية. ويقدر اجمالي الخسائر بمليارى دولار. وعملت الحكومة اليمنية على تعبئة الجهود لتقديم الاغاثة والعون وساعد في ذلك الكثير من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية. وقامت الدولة بدراسة ووضع برنامج للتعمير كما أنشأت المجلس الاعلى لتعمير المناطق المتضررة. وشكر رئيس الوفد اليمني اللجنة على ما قدمته من خدمات استشارية في هذا المجال وعلى اعدادها دراسة عن تأثير الزلزال على عملية التنمية في اليمن.

٧٢- وأثنى احد المندوبين على جهود اللجنة للمساعدة في تقييم واصلاح الاضرار التي حلت بشطرى اليمن نتيجة الكوارث الطبيعية. مشيرا الى البعثة التي أوفدت الى اليمن وأوصت بتنفيذ برنامج لاعادة التعمير على مراحل. وتساءل عن الخطة التي تنوى الامانة التنفيذية اتباعها لمتابعة برنامج الاصلاح والتعمير على غرار ما تم بالنسبة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وطالب بضرورة متابعة قرارات مؤتمر باريس المعنى بأقل البلدان نموا، باعتبار ان البلدين اللذين أصابتهما تلك الكوارث الطبيعية ينتميان الى مجموعة البلدان الاقل نموا.

٧٣- ثم تحدث مندوب آخر فشكر الامانة التنفيذية على جهودها القيمة في اعداد صورة واضحة عن حجم كارثة الزلزال الذى حل بالجمهورية العربية اليمنية. كما شكر البعثة المشتركة من المنظمات الدولية والعربية على جهودها في اعداد التقرير الذى يحدد تكلفة برنامج اعادة التعمير والاصلاح والتوصيات بشأن تنفيذه. وأشاد بالدول العربية والمنظمات الدولية والاقليمية التي قدمت بسخاء المساعدات اللازمة لتخفيف آثار الزلزال وناشدها زيادة معوناتها للمرحلة الثانية وهي مرحلة اعادة البناء والتعمير، تنفيذا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٧/١٦٦ المؤرخ في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢.

٧٤- وتحدث مندوب آخر قائلا ان مشكلة اليمن لها شقان: الاول اعادة بناء عدد كبير من المساكن، والثاني خاص بمساعدة المزارعين. وطلب من اللجنة عند حضور مؤتمر الاونكتاد القادم أو أية مؤتمرات دولية أخرى ان تركز على البنود المعنية بمساعدة أقل البلدان نموا.

٧٥- وأوضحت الامانة التنفيذية بأنها تتابع فعلا برنامج الاصلاح والتعمير في اليمن، كما أنها، بالاشتراك مع منظمات أخرى، اعدت تقريرا مفصلا عن المساعدات الزراعية.

٧٦- وفي نهاية النقاش قدم الى اللجنة مشروع القرار E/ECWA/X/L.12، الذى اعتمدته اللجنة في جلستها العامة السابعة المنعقدة في ١١ أيار/مايو ١٩٨٣ (للاطلاع على الاجراء الذى اتخذته اللجنة انظر القرار ١١٧ (د-١٠) في الفصل الاول من هذا التقرير).

(هـ) متابعة تنفيذ قرار اللجنة ٢٧ (د — ٣) بشأن الدراسة العامة للاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني

٧٧— قدمت الامانة التنفيذية الوثيقة E/ECWA/166 التي تتضمن موجزا للنشاطات التي اضطلعت بها في اطار متابعة هذا القرار، وذكرت انه وفقا للقرار ٢٧ (د — ٣) وللفقرات ذات الصلة من القرار ٨٨ (د — ٨)، اللذين اتخذتهما اللجنة في دورتيها الثالثة والثامنة، أبرمت اللجنة في عام ١٩٨١ عقدا مع مؤسسة "تيم الدولية" لاتمام المشروع في مدى ١٦ شهرا في ضوء الاهداف المحددة لها بموجب القرارين. وقامت المؤسسة بهذه المهمة من خلال فريق بحث، توفرت له الكفاءة العلمية والمنهج الموضوعي. وقد صادفت المؤسسة عقبات كثيرة في جمع البيانات وفي تطوير الادوات اللازمة لهذا النوع من البحوث وأكملت الدراسة بالرغم مما واجهته من صعوبات بسبب الغزو الاسرائيلي للبنان. وفي اطار هذا البند عرضت الامانة التنفيذية الوثيقة E/ECWA/166/Add.1 التي تمثل التقرير النهائي للمؤسسة. وذكرت الامانة التنفيذية انه الى جانب التقرير النهائي وملخصه هناك ٢٣ وثيقة اخرى تعالج مختلف الجوانب والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني سواء في الاراضي المحتلة او في الاقطار العربية المضيفة، كما تتضمن نماذج من أدوات وبيانات البحث وبيانات احصائية وقائمة ببليوغرافية بالمصادر. وأعلن الامين التنفيذي انه نظرا للظروف التي احاطت بالمؤسسة في بيروت لم تتسلم الامانة التنفيذية وثائق البحث الا منذ شهر تقريبا، لذلك اضطرت اللجنة الى تقديم التقرير عن الدراسة دون البحوث الاخرى الملحقة بها. وتقدمت الامانة التنفيذية بالشكر لمنظمة التحرير الفلسطينية على وثيق تعاونها في مراحل تنفيذ هذا المشروع، كما قدمت الشكر لحكومة قطر على مساهمتها السخية في تحمّل القسط الاكبر من تكاليف هذه الدراسة وكذلك لاعضاء اللجنة جميعا على دعمهم للمشروع خلال سنواته الماضية.

٧٨— ثم تحدث احد المندوبين فأثنى على الجهود التي بذلت في اعداد الدراسة بطريقة متكاملة وموضوعية، واقترح ان تقوم الدول الاعضاء بدراسة التقرير الموجز عن الدراسة واعداد ملاحظاتها عليه وموافاة الامانة التنفيذية بها في موعد قريب لا يتجاوز منتصف شهر حزيران/يونيو المقبل، تمهيدا لعقد لجنة من الدول الاعضاء تكلفها هذه الدورة بمراجعة التقرير في ضوء هذه الملاحظات وادخال التعديلات عليه، حتى يمكن عرضه على المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي سيعقد في باريس خلال شهر آب/اغسطس من

هذا العام. كما اقترح ايضا ان تقوم الامانة التنفيذية في وقت قريب بتوزيع الدراسة الكاملة التي وردت في اكثر من عشرة مجلدات على الدول الاعضاء، على ان تتم مناقشتها أثناء الدورة الحادية عشرة للجنة في السنة المقبلة.

٧٩- وتحدث مندوب منظمة التحرير الفلسطينية فقدم الشكر للامانة التنفيذية وللدول الاعضاء على جهودها في متابعة هذه الدراسة واخراجها الى حيّز الوجود. وأيد الاقتراحين اللذين تقدم بهما المتحدث السابق.

٨٠- وتحدث بعد ذلك مندوب آخر فأيد الاقتراحين ودعا الى اتخاذ قرار بشقين حول هذا الموضوع احدهما يتعلق بالدراسة التفصيلية التي سترسل الى الدول الاعضاء والآخر يتعلق بالتقرير الموجز الذى سيقدم الى مؤتمر باريس.

٨١- وبعد التشاور فيما بين وفود الدول الاعضاء عرض على اللجنة مشروع القرار E/ECWA/X/L.9 (للاطلاع على الاجراء الذى اتخذته اللجنة انظر القرار ١٢٣ (د-١٠) في الفصل الرابع).

٣- برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ وتقرير اللجنة الدائمة للبرنامج (البند ٨ من جدول الاعمال)

٨٢- نظرت اللجنة الدائمة للبرنامج، في دورتها الاولى المعقودة في بغداد من ٧ الى ١٠ ايار/مايو ١٩٨٣، في برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ (E/ECWA/167) وقدمت تقريرها الى الدورة العاشرة للجنة(١).

٨٣- وفي الجلسة السابعة المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٨٣ اعتمدت اللجنة مشروع القرار E/ECWA/X/L.6 (للاطلاع على نص القرار انظر الفصل الرابع، القرار ١١٥ (د-١٠)).

---

(١) انظر تقرير اللجنة الدائمة للبرنامج (٧ - ١٠ أيار/مايو ١٩٨٣) في الوثيقة E/ECWA/167/Add.1/Rev.1.

٤— أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة (البند ٩ من جدول الاعمال)

٨٤— أوضحت الامانة التنفيذية ان هذا البند ثابت على جدول اعمال الدورات التي تعقدها اللجنة. ثم عرضت الوثيقة (E/ECWA/168/Add.1) التي تتضمن متابعة أعمال الجمعية العالمية للشيخوخة. وذكرت انه عملا بالفقرة ٤ من منطوق قرار اللجنة ١١١ (د—٩)، شاركت الاكوا في الجمعية العالمية للشيخوخة التي عقدت في فيينا في تموز — آب (يوليو — اغسطس) ١٩٨٢، حيث أقرت خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة. وأوجزت الامانة التنفيذية المعالم البارزة لهذه الخطة والتوصيات الاخرى في المجال الاجتماعي، وكيفية تطبيقها على مختلف الصعد الوطنية والاقليمية والدولية.

٨٥— وأعرب أحد المندوبين عن تقديره لاعمال الامانة التنفيذية في مجال متابعة المؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة. كما أعرب عن أمله في ان تواصل الامانة التنفيذية التنسيق بين الدول الاعضاء في التحضير للمؤتمرات الدولية القادمة.

٨٦— وأضاف انه في ضوء الاعلان الذي صدر عن مؤتمر القمة السابع لدول عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣، والخاص بالاعتماد الجماعي على النفس في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية والزراعية، ينبغي ان تعمل جميع الدول الاعضاء في اللجنة على تنفيذ هذا الاعلان لصالح بلدان المنطقة بغية تدعيم موقفها التفاوضي مع الدول المتقدمة. واشار الى مؤتمر البلدان النامية الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ في بيونس ايرس والى مبادرات مؤتمر القمة السابع لدول عدم الانحياز، واعرب عن الامل في ان تتجاوب جميع البلدان المتقدمة مع الموقف الموضوعي الذي اتخذته البلدان النامية للتعجيل ببدء المفاوضات الشاملة في أسرع وقت ممكن بهدف اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وان يكون انعقاد الاونكتاد السادس في بلغراد في حزيران/يونيو ١٩٨٣ مناسبة لاعلان جميع البلدان المتقدمة تجاوبها مع مبادرات دول عدم الانحياز الخاصة بالمفاوضات الشاملة حول الاحتياجات الفورية للبلدان النامية بالنسبة للمساعدات الحكومية للتنمية وتخفيف عبء مديونية البلدان النامية، بالاضافة الى مساعدات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية في مجالات السلع الاساسية والتجارة الدولية والغذاء والطاقة.

٨٧— وتحدث مندوب آخر قائلا ان الاكوا قد اقتصرت على متابعة مؤتمر واحد وهو المؤتمر الخاص بالشيخوخة رغم انها لا تشكل مشكلة أساسية داخل المنطقة التي تعطي لكبار السن اهتماما خاصا ، غير ان ذلك يجب الا يقلل من ضرورة التخطيط من الآن لموضوع كبار السن لاعتبارات اجتماعية وانسانية. وذكر ان هناك مؤتمرات اخرى ذات أهمية للمنطقة لم تجر الاشارة اليها علما بأن تلك الاجتماعات تمت تغطيتها من قبل الاكوا.

٨٨— وتحدث مندوب آخر عن ان البلدان العربية تقدم خدمات جليلة للمسنين بحكم قيمها الدينية وتقاليدها العربية الاصيلة، ويجب ابراز هذا الوجه المشرق بطريقة موضوعية.

٨٩— ثم أوضحت الامانة التنفيذية انه مع مراعاتها للاولويات الاقليمية في متابعة المؤتمرات العالمية تظل ملتزمة بمتابعة المؤتمرات التي تتخذ بشأنها قرارات في الجمعية العامة للامم المتحدة. وذكرت ان خطة العمل التي تقدمت بها الاكوا أكدت على الخصائص المميزة وتقاليد هذه المنطقة، وعلى ان الاسرة هي موطن وملاذ ومحط رعاية أساسية. وأشارت الى الندوة دون الاقليمية التي نظمها مكتب المتابعة المنبثق عن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل لدول الخليج العربية، التي عقدت في البحرين في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢، وأكدت على هذه الخصائص والتقاليد.

٥— الوضع المالي لبرامج اللجنة (البند ١٠ من جدول الاعمال)

٩٠— قدمت الامانة التنفيذية الوثيقة E/ECWA/169 التي تتضمن بيانا بالوضع المالي لبرامج اللجنة بما في ذلك الموارد المتوفرة من مصادر الامم المتحدة ضمن الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، ثم الموارد التي اتيحت للجنة خلال عام ١٩٨٢ من مصادر أخرى. وكذلك الوثيقة E/ECWA/169/Add.1 التي تتضمن تقرير الامانة التنفيذية عن وضع حساب المساهمات المالية المتعلق بالنشاطات الاقليمية التي اضطلعت بها اللجنة والوثيقة E/ECWA/169/Add.2 التي تتضمن تفاصيل عن مصادر التمويل من خارج الميزانية التي اتيحت للجنة خلال عام ١٩٨٢. وأوضحت الامانة التنفيذية انه فيما يختص بفترة السنتين القادمتين ١٩٨٤—١٩٨٥، ليس من المتوقع اضافة موارد جديدة للبرامج الفنية

باستثناء طلب انشاء وظيفة فنية واحدة جديدة للتنمية الصناعية وباستثناء اعادة تصنيف وظيفة رئيس وحدة فنية. ونظرا لهذه الظروف فقد سعت الامانة لاعادة توزيع بعض الموارد والى طلب موارد اضافية من الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة بهدف تيسير صيانة وتشغيل مقر اللجنة الدائم الجديد. وقد أمكن تلبية الاحتياجات الاساسية لتشغيل المقر الدائم الجديد من الموارد التي قدمتها الجمعية العامة والمساهمة السخية التي قدمتها حكومة العراق والتي بلغت ٢ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار امريكي. ثم وجهت الامانة التنفيذية الشكر بعد ذلك للدول الاعضاء والدول غير الاعضاء والمؤسسات التي دعمت عمل اللجنة خلال فترة السنتين الجاريتين وخصّت بالشكر حكومة قطر للمساهمة التي تكرّمت بها خلال الدورة الماضية وحكومة لبنان لدعمها للجنة خلال عام ١٩٨٢ اثناء وجودها على أرضها. ثم أعلنت انها بصدد اختتام المفاوضات التي تجريها مع حكومات هولندا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية للتعاون في تنفيذ بعض عناصر برنامج العمل للعامين ١٩٨٣ — ١٩٨٤، وتوجهت بالشكر الى لجنة المجتمعات الاوروبية للمساعدة التي تقدمها حاليا لتنفيذ برنامج الطاقة الذى تضطلع به اللجنة.

٩١ — وتساءل احد المندوبين عن عدم الاشارة عند دراسة الموازنة الى ما يسمى بالبند الاحتياطي لمواجهة الاحداث غير المتوقعة التي تستجد بعد اعتماد البرنامج مثل الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات التي تعرضت لها جمهوريتا اليمن العربية والديمقراطية الشعبية والضحايا من الاشخاص والخسائر في الممتلكات التي تعرض لها الشعبان اللبناني والفلسطيني على اثر الغزو الاسرائيلي للبنان، وبقعة الزيت في الخليج، فان ذلك يمكن الامانة التنفيذية من تقديم خدمات واستشارات في مثل تلك الحالات استجابة لطلب الدول الاعضاء.

٩٢ — وأبدى مندوب آخر ملاحظة تتعلق بالمشاريع التي تم انجازها منذ فترة ولكن ما زالت تصرف عليها أموال مثل مشروع المركز العربي لنقل التكنولوجيا. وتساءل عما اذا كانت اللجنة ما زالت تنفق على مشاريع تم انجازها منذ فترة.

٩٣ — وردّت الامانة التنفيذية على هذه الملاحظات قائلة انها كانت ترغب في ان يكون هناك احتياطي ولكن موازنة اللجنة تعتمد من قبل الامم المتحدة وان اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة هي المختصة ببحث الموازنة وان ما ينطبق على الاكوا ينطبق على اللجان الاقتصادية الاخرى كافة، كما أوضحت أن المشروعات التي أشير اليها هي مشروعات أنجزت فعلا ولكن ما زالت هناك التزامات مالية مترتبة عليها يجرى تسديدها.

٦- التعاون في ما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية (البند ١١ من جدول الاعمال)

٩٤- تقدمت الامانة التنفيذية بالوثيقة E/ECWA/170 التي تتضمن تقريرا عن النشاطات التي اضطلعت بها دعما للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية والمنظمات الاقليمية. وأكدت أن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية يتخذ أهمية متعاظمة كوسيلة لتحقيق الاعتماد الجماعي على النفس. وقالت انها تدرك أهمية الدور الذي تقوم به نشاطات التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة اللجنة، وقد اتخذت خطوات هامة لتعزيز مهمة تنسيق برامجها الداخلة في اطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل المنطقة وخارجها.

٩٥- وأعرب أحد المندوبين عن تقديره لكل الاسهامات التي قامت بها الاكوا سواء في ميدان اعداد الدراسات البحثية او تقديم الخدمات الاستشارية او اقامة الحلقات التدريبية والندوات وما قدمته من دعم في بناء مؤسسات التدريب والمراكز الاقليمية. وأشار الى أن الظرف الاقتصادي الدقيق الذي يمر به العالم يعطي التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية أهمية خاصة وبعدا جديدا يستلزم من الاكوا ان تزيد نشاطاتها ليس فقط في ميدان تنفيذ صيغ التعاون المطروحة في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية ضمن اطار دول الاكوا فحسب بل ضمن اطار الدول النامية بصورة عامة.

٩٦- وأكد احد المندوبين، على أهمية الموضوع قائلا ان الانكتاد يولي هذا الامر عناية خاصة. وأشار الى ضرورة التركيز على ان التعاون فيما بين البلدان النامية ليس بديلا عن التعاون مع البلدان المتقدمة وانما يجب ان يتم بالضرورة بالتوازي مع التعاون مع الدول المتقدمة بحيث يكون التعاون في ما بين الدول النامية مكملا للتعاون مع الدول المتقدمة ومدعما للقوة التفاوضية للدول النامية في حوارها ومفاوضاتها مع الدول المتقدمة. وأشار الى الاعلان الصادر عن مؤتمر القمة، السابع لدول عدم الانحياز في نيودلهي (آذار/مارس ١٩٨٣) تحت عنوان الاعتماد الجماعي على النفس لما فيه من عناصر مفيدة يمكن الاهتداء بها في توثيق التعاون فيما بين الدول الاعضاء في الاكوا وهي جميعا اعضاء في حركة عدم الانحياز. وطالب بأن يكون هذا الاعلان ضمن التقرير الذي يصدر عن اجتماع الدورة العاشرة حتى تستهدي به الامانة التنفيذية في أوجه النشاط المستقبلة لصالح الدول الاعضاء في الاكوا.

٧- ما يستجد من أعمال (البند ١٢ من جدول الاعمال)

٩٧- في اطار هذا البند نوقش موضوع برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في المنطقة وما تبذله اللجنة من جهود في سبيل تنفيذ برنامج العمل الزاخر الجديد لصالح أقل البلدان نموا. وطرح مشروع القرار E/ECWA/X/L.8.

٩٨- وفي الجلسة العامة السابعة المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٨٣ اعتمدت اللجنة مشروع القرار. (للاطلاع على الاجراء الذى اتخذته اللجنة انظر القرار ١١٨ (د-١٠) في الفصل الاول من هذا التقرير).

٨- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها العاشرة (البند ١٣ من جدول الاعمال)

٩٩- في الجلسة العامة السابعة المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٨٣، اعتمدت اللجنة مشروع تقريرها الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي، وفوضت المقرر استكمال التقرير وادخال التصحيحات التحريرية حسب الأصول.

دال- برنامج العمل والأولويات

١٠٠- أقرت اللجنة تقرير اللجنة الدائمة للبرنامج عن برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥، وهو البرنامج الوارد في الوثيقة (E/ECWA/167/Add.1/Rev.1)

الفصـــل الرابـــــع

القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها العاشرة

١١٥ (د-١٠) - برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥
(يرد هذا القرار في الفصل الاول من التقرير)

١١٦ (د-١٠) - المسائل الوظيفية والادارية
(يرد هذا القرار في الفصل الاول)

١١٧ (د-١٠) - المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالزلازل في الجمهورية العربية اليمنية
(يرد هذا القرار في الفصل الاول)

١١٨ (د-١٠) - برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمـــــــوا
(يرد هذا القرار في الفصل الاول)

١١٩ (د-١٠) هيكل رسم السياسة العامة للجنة[١]

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا،

اذ تستذكر قرارها رقم ١١٤ (د-٩) بانشاء اللجنة الدائمة للبرنامج وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨٢/ ٦٤ باعتماد ذلك القرار،

واذ تحيط علما بتقرير الامين التنفيذى (E/ECWA/161) وبخاصة الفقرات ١٣-١٦ منه،

١- تؤكد على البلدان الاعضاء ان يكون تمثيلها في الدورات السنوية على المستوى الوزارى؛

٢- تقرر ان ينعقد قبيل الاجتماع الوزارى مباشرة اجتماع على مستوى الخبراء لمناقشة بنود جدول الاعمال كافة ورفع توصياته الى الاجتماع الوزارى لاقرارها بشكلها النهائي؛

٣- تقرر ايضا بقصد ترشيد عمل اللجنة، ان تجتمع اللجنة الدائمة للبرنامج قبل انعقاد الدورات السنوية مباشرة وترفع تقاريرها بالصورة المناسبة حول قضايا البرنامج الواقعة ضمن اختصاصاتها، الى المؤتمر الوزارى الذى يعقد اجتماعاته بعدها؛

٤- تطلب الى الامين التنفيذى ان يدرج في جدول الاعمال المؤقت للدورات المقبلة بندا خاصا حول موضوع أو قضية معينة ذات أولوية تواجهها بلدان المنطقة.

الجلسة العامة السابعة
١١ أيار/مايو ١٩٨٣

---

(١) اتخذ هذا القرار في أعقاب مناقشة البند ٦ من جدول الاعمال. انظر الفقرتين ٤٢ و٤٣ من هذا التقرير.

١٢٠ (د-١٠) دور اللجنة في المؤتمرات والاجتماعات، والمفاوضات الدولية المنعقدة في اطار الامم المتحدة (١)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا،

اذ تستذكر قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة والفقرة ٢١ من الفرع الرابع من الملحق المرفق بالقرار المذكور،

واذ تحيط علما بتقرير الامين التنفيذى (E/ECWA/161) وخصوصا الفقرة ١٥ منه،

واقتناعا منها بالحاجة الى زيادة مساهمات اللجنة في عملية صنع قرارات المنظمات والاجتماعات الدولية،

١- تطلب الى الامين التنفيذى، ان يقدم تقريرا الى دورتها الحادية عشرة عن طريق اللجنة الدائمة للبرنامج يحدد فيه المؤتمرات والاجتماعات والمفاوضات الدولية القادمة المنعقدة في اطار الامم المتحدة، والمساهمات المتوقعة من جانب الاكوا في هذا المجال على شكل اجتماعات تحضيرية اقليمية تعقد على مستوى الخبراء او المستوى المشترك بين الحكومات؛

٢- تطلب أيضا الى الامين التنفيذى ان يضع الترتيبات اللازمة لاشتراك الامانة التنفيذية بصورة فعالة في اجتماع الاونكتاد السادس المقرر انعقاده في بلغراد في حزيران/يونيو ١٩٨٣، وان يقدم تقريرا الى الدورة الحادية عشرة، عن طريق لجنة البرنامج، حول نتائج المؤتمر ومقترحات الامانة التنفيذية لمتابعة تنفيذ توصياته؛

٣- تطلب كذلك الى الامين التنفيذى ان يدرج بندا خاصا في جدول اعمال الدورة الحادية عشرة عن الاعمال التحضيرية التي اتخذتها اللجنة بالنسبة للمؤتمر الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية المقرر عقده في نيروبي، كينيا خلال عام ١٩٨٤.

الجلسة العامة السابعة

١١ أيار/مايو ١٩٨٣

---

(١) للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في اعقابه هذا القرار انظر الفقرات ٨٤-٩٠، وانظر ايضا الفقرتين ٤٢ و ٤٣ من هذا التقرير.

١٢١ (د-١٠)- توجيه الشكر لحكومة وشعب الجمهورية العراقية

ان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ،

اذ تعرب عن خالص شكرها لحكومة الجمهورية العراقية لكريم عطائها المتمثل بتزويد اللجنة بمباني مقرها الدائم رغم ما تمر به من ظروف ،

وادراكا منها بأن المرافق المقدمة من حكومة الجمهورية العراقية ستوفر فرصة فريدة لأجهزة اللجنة التشريعية والتنفيذية لبلوغ اهداف اللجنة بما يعود بالنفع على التعاون والتكامل الاقليمى ،

واذ تلاحظ مع التقدير الكلمة القيمة التى القاها معالي السيد طه ياسين رمضان النائب الاول لرئيس الوزراء فى الجمهورية العراقية بمناسبة افتتاح الدورة العاشرة للجنة ،

١- تعرب عن عميق امتنانها لفخامة الرئيس صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية ولحكومة وشعب العراق لحفاوتهم البالغة ولتوفيرهم التسهيلات الدائمة للجنة ولأمانتها التنفيذية ؛

٢- تطلب من الامين التنفيذى ان ينقل هذا القرار الى حكومة الجمهورية العراقية .

الجلسة العامة السابعة

١١ أيار/مايو ١٩٨٣

١٢٢ (د-١٠) الاعمال التحضيرية للاجتماعات المعقودة تحت رعاية اللجنة (١)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تدرك الحاجة الى مضاعفة التعاون بين الدول الاعضاء في اللجنة والامانة التنفيذية فيما يتعلق بالاعمال التحضيرية للاجتماعات التي تعقد تحت رعاية اللجنة ،

واذ تستذكر قرارها رقم ١١٤ (د-٩) القاضي بانشاء اللجنة الدائمة للبرنامج ، وبخاصة الفقرة (٥) المتعلقة بتنظيم الاجتماعات ،

تحث اعضاء اللجنة على تحديد نقاط اتصال تكون مسؤولة عن تيسير عمل اللجنة الدائمة للبرنامج في الفترة التي تقع بين دورات انعقادها .

الجلسة العامة السابعة

١١ أيار/مايو ١٩٨٣

---

(١) اتخذ هذا القرار في أعقاب مناقشة البند ٦ من جدول الاعمال . انظر الفقرتين ٤٢ و ٤٣ من هذا القرار.

١٢٣ (د-١٠) الدراسة العامة للاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني (١)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ،

اذ تستذكر قرارها ٢٧ (د-٣) لعام ١٩٧٦ القاضي باعداد دراسة عامة عن الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني ،

واذ تستذكر ايضا قرار الجمعية العامة رقم ٣٦/١٢٠ جيم ،المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن الدعوة الى مؤتمر دولي حول القضية الفلسطينية ،وهو المؤتمر الذى سيعقد فى باريس من ١٦ الى ٢٧ آب/اغسطس ١٩٨٣ ،

واذ تحيط علما بما قدمه الامين التنفيذى حول الدراسة موضوع البحث،

تقـــرر ما يلـــي :

١- احالة التقرير الوارد في الوثيقة (E/ECWA/166/Add.1) المؤرخة في ٥ أيار/مايو ١٩٨٣ تحت عنوان "تقرير نهائي حول الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في منطقة غربي آسيا" الى الدول الاعضاء لدراسته وتزويد الامانة التنفيذية للجنة بملاحظاتها أو تعديلاتها حوله فى موعد أقصاه ١٥ حزيران/يونيو ١٩٨٣ ؛

وبناء على رغبة الدول الاعضاء بتقديم معلومات وافية عن أوضاع الشعب الفلسطيني لمؤتمر باريس الذى سيعقد من ١٦ الى ٢٧ آب/اغسطس ١٩٨٣ في مقر اليونيسكو ؛

٢- تشكيل لجنة فرعية من البلدان الاعضاء التالية : منظمة التحرير الفلسطينية ،مصر ،العراق ، الكويت ،الاردن ،المملكة العربية السعودية ، لبنان ومن يرغب بالحضور من البلدان الاعضاء الاخرين ، تجتمع فى ٢٨/٦ لغاية ١/٧/١٩٨٣ في مقر الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا فـــي بغداد لاعادة صياغة التقرير المشار اليه في الوثيقة (E/ECWA/166/Add.1) في ضوء الملاحظات التي ترد من الدول الاعضاء ومناقشات اللجنة الفرعية ومع ملاحظة حذف قائمة الوثائق الواردة فى الصفحتين ١٣١ و ١٣٢ في الوثيقة المشار اليها ، ووضع التقرير بصيغته النهائية كوثيقة صادرة عن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بهدف تقديمه الى المؤتمر الدولي حول القضية الفلسطينية ،المشار اليه اعلاه.

٣- تكليف الامين التنفيذى بارسال الدراسة التي اعدتها شركة الخبراء العرب في الهندسة والادارة (تيم) حول الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني فـــي منطقة غربي اسيا مع الوثائق الملحقة بها الى الدول الاعضاء لدراستها تمهيدا لبحثها في الدورة الحادية عشرة للجنة الاقتصادية لغربي اسيا ؛

٤- تكليف الامين التنفيذى بمتابعة تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة السابعة

١١ أيار/مايـــو ١٩٨٣

---

(١) للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في اعقابه هذا القرار انظر الفقرات ٧٧-٨١.

المرفـــق الاول

قائمة بالوثائق المقدمة الى اللجنةفي دورتها العاشرة

الرمـــز	البنـــد	العنـــوان
E/ECWA/158/Rev.1		جدول الاعمـــال
E/ECWA/158/Add.1		جدول الاعمال المؤقت المشروح
E/ECWA/159/Rev.2	٤	تنظيم الاعمـــال (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/160/Rev.1	٥	دعوة الدول الاعضاء فى الامم المتحدة والتي ليست اعضاء في اللجنة للاشتراك بصفة استشارية في الدورة العاشرة للجنة . (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/161	٦	مسيرة اللجنة وتطلعاتها للمستقبل
E/ECWA/162	٧	تقرير عن نشاطات اللجنة : التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/162/Add.1	٧ (أ)	تقرير عن نشاطات اللجنة . التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمـــل . (تقرير الامين التنفيـــذى)
E/ECWA/162/Add.2	٧ (أ)	تقرير عن نشاطات اللجنة . التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل . نشاطات التعاون الفني . (تقريرالامين التنفيذى)
E/ECWA/163	٧ (ب)	تقرير عن نشاطات اللجنة . التدابير المتخذة لمتابعة قرارات اللجنة . (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/164	٧ (ج)	تقرير عن نشاطات اللجنة . متابعة تنفيذ قرار اللجنة رقم ٧٠ ١ (د-٩)بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالسيول في جمهورية اليمن الديمقراطيـــة الشعبيـــة . (مذكرة من الامين التنفيذى)

الرمز	البند	العنوان
E/ECWA/165	٧ (د)	الزلزال الذى وقع في الجمهورية العربية اليمنية. (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/166	٧ (هـ)	تقرير عن نشاطات اللجنة. متابعة تنفيذ قرار اللجنة ٢٧ (د-٣) بشأن الدراسة العامة للأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني. (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/166/Add.1	٧ (هـ)	تقرير نهائي حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وامكانات الشعب العربي الفلسطيني في منطقة غربي آسيا.
E/ECWA/167	٨	برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥
E/ECWA/167/Add.1/Rev. 2	٨	تقرير اللجنة الدائمة للبرنامج (٧-٩ أيار/مايو ١٩٨٣)
E/ECWA/168	٩	اعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة. (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/168/Add.1	٩	اعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة. متابعة اعمال الجمعية العالمية للشيخوخة. فيينا، ٢٦ تموز/يوليو - ٦ اب/اغسطس ١٩٨٢. (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/169 و E/ECWA/169/Corr.1	١٠	الوضع المالي لبرامج اللجنة. (مذكرة من الامين التنفيذى).
E/ECWA/169/Add.1 و E/ECWA/169/Add.1/Corr.1 و E/ECWA/169/Add.1/Corr.2	١٠	الوضع المالى لبرامج اللجنة. تعزيز حساب المساهمات المالية للنشاطات الاقليمية للجنة الاقتصادية لغربي اسيا. (مذكرة من الامين التنفيذى).

الرمـــــز	البنـــد	العنـــــوان
E/ECWA/169/Add.2/Rev.1	١٠	الوضع المالي لبرامج اللجنة. الموارد الداعمة لبرامج اللجنة من خارج الميزانية.
E/ECWA/170	١١	التعاون فيما بين البلدان النامية. (تقرير الأمين التنفيذي)
E/ECWA/171		مشروع تقرير اللجنة عن دورتها العاشرة
E/ECWA/X/L.1-9		مشاريع قرارات
E/ECWA/INF.33		قائمة موقتة بالوثائق
E/ECWA/INF.34/Rev.3		قائمة بأسماء المشتركين

الملحق الثاني

قائمة بالمنشورات والوثائق الأساسية الصـــادرة عن اللجنة منـذ الدورة التاسعة

الرمـــــز	العنـــــوان
	ـ الزراعة والتنمية، العدد الخامس
	ـ مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة ١٩٨٢
	ـ مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة ١٩٨٣
	ـ المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٩٧١ـ١٩٨٠، العدد الخامس
	ـ دراسات عن الاسعار والارقام القياسية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ١٩٧١ـ١٩٨١ ـ العدد الرابع
	ـ النشرة السكانية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا، العدد ٢٢
	ـ النشرة السكانية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا، العدد ٢٣
	ـ العقد الدولي لمياه الشرب
ST/ESA/STAT/SER.M/71 الجزء الاول	ـ توصيات للبرنامج العالمي للاحصاءات الصناعية لعام ١٩٨٣، الاهداف الاحصائية العامة
ST/ESA/STAT/SER.M/71 الجزء الثاني	ـ توصيات للبرنامج العالمي للاحصاءات الصناعية لعام ١٩٨٣، تنظيم وتنفيذ التعداد الصناعي
E/ECWA/SDHS/W.G.20/2	ـ تقرير عن الدورة التدريبية الاقليمية في انتاج وسائل الاتصال للعاملات/للعاملين في حقل التنميـــة الريفية
E/ECWA/AGRI/W.G.13/2	ـ الأمن الغذائي في خطط التنمية الزراعية في الاردن
E/ECWA/AGRI/W.G.13/3	ـ الانذار المبكر والأمن الغذائي
E/ECWA/AGRI/W.G.13/4	ـ موقع الاردن من الأمن الغذائي
E/ECWA/AGRI/W.G.13/5	ـ الفقد والتلف بعد الحصاد وطرق التقليل منه في الاردن
E/ECWA/AGRI/W.G.13/6	ـ الاحتياجات الغذائية للاردن وتلبيتها في الحالات الطارئة
E/ECWA/AGRI/W.G.13/7	ـ طرق تحديد توقعات الانتاج على المدى المتوسط والبعيد وعلاقتها بالتخطيط للأمن الغذائي.